

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي - الأغواط -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تأثير معدلات التضخم والفائدة على سعر الصرف

"دراسة قياسية حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2022)"

*تحت إشراف الدكتور:

عيسى عبد الحفيظي

*من إعداد الطالبين:

✓ محمد علي عيوانة

✓ خليل لشخم

لجنة المناقشة:

رئيسا	أستاذ محاضر - أ -	د/بن مويزة مسعود
مشرفا	أستاذ محاضر - أ -	د/ عيسى عبد الحفيظي
ممتحنا	أستاذ محاضر - أ -	د/شلوفي عمير

السنة الجامعية: 2022-2023

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي - الأغواط -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تأثير معدلات التضخم والفائدة على سعر الصرف

"دراسة قياسية حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2022)"

* تحت إشراف الدكتور:

عيسى عبد الحفيظي

* من إعداد الطالبين:

✓ محمد علي عيوانة

✓ خليل لشخم

لجنة المناقشة:

رئيسا	أستاذ محاضر - أ -	د/بن مويزة مسعود
مشرفا	أستاذ محاضر - أ -	د/ عيسى عبد الحفيظي
ممتحنا	أستاذ محاضر - أ -	د/شلوفي عمير

السنة الجامعية: 2022-2023



إهداء

الحمد لله الذي أماننا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وأجملنا
بالعافية

أتقدم بإهداء عملي المتواضع إلى:

الذراع الواقي والكنز الباقي، إلى من جعل العلم منبع اشتياقي، لك
أقدم وسام

الاستحقاق إلى "أبي" رحمك الله .

إلى ذروة العطف والوفاء ، لك أجمل حواء ، أنت "أمي الغالية"
أطال الله عمرك .

وإلى رمز الصداقة "زملاء الدراسة" دفعة 2023/2022.

إلى من هم انطلاقة الماضي وعمون الحاضر سند المستقبل اللواتي لا

نحיש بدونهن ولا متعة إلا برفقتهن "إخوتي الأعزاء

وإلى الزملاء

وفي الأخير

يا رب لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت ولا أصاب باليأس إذا فشلت

بل ذكرني دائماً بأن الفشل هو التجربة الذي تسبق النجاح أمين يا رب

العالمين

محمد علي عيوانة

إهداء

أهدي هذا العمل إلى من قال فيهما

"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا

"سورة الإسراء الآية 24.

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما ،

إلى الإخوة والأخوات ، إلى كل الأهل والأقارب ،

إلى جميع الأصدقاء،

إلى كل من عرفته من قريب أو بعيد،

إلى من رفعوا رايات العلم والتعليم

أساتذتي الأفاضل

خليل لشخم

شكر وتقدير

بعد أن من الله علينا بإنجاز هذا العمل ، فإننا نتوجه إليه الله سبحانه وتعالى أولاً وأخيراً بجميع ألوان الحمد والشكر على فضله وكرمه الذي غمرنا به فوفقنا إلى ما نحن فيه راجين منه دوام نعمه وكرمه ، وانطلاقاً من قوله صلى الله عليه وسلم : "من لا يشكر الناس لا يشكر الله" ، فإننا نتقدم بالشكر والتقدير والعرفان

إلى الأستاذ المشرف "عيسى عبد الحفيظ" ، على إشرافه على هذه المذكرة وعلى الجهد الكبير الذي بذله معنا ، وعلى ناصحه القيمة التي مهدت لنا الطريق لإتمام هذه الدراسة ، فله منا فائق التقدير والاحترام ، كما نتوجه في هذا المقام بالشكر الخاص لأساتذتنا الذين رافقونا طيلة المشوار الدراسي ولم يخلوا في تقديم يد العون لنا وفي الختام نشكر كل من ساعدنا وساهم في هذا العمل سواء من قريب أو بعيد حتى ولو بكلمة طيبة أو ابتسامة

المُلخَص

الملخص

1. ملخص باللغة العربية:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر كل من معدلات التضخم والفائدة على أسعار صرف العملة الأجنبية في الجزائر للفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2022، باستعمال الأساليب القياسية (نموذج الانحدار الخطي المتعدد) و برنامج (EViews10)

توصلت الدراسة على عدم معنوية متغير سعر الفائدة ، في حين أن معدل التضخم له معنوية احصائية ، كما بينت الدراسة أن النموذج مفسر بشكل جيد من نتيجة معامل تصحيح الخطأ (R^2) ، في حين بينت الاختبارات التشخيصية إن النموذج سليم من الناحية الإحصائية، ومنه فإن الدراسة توصلت على أن معدلات التضخم تساهم في ارتفاع اسعار صرف العملات الأجنبية في الجزائر في حين أن معدلات الفائدة ليس لها تأثير على أسعار صرف العملات الأجنبية .

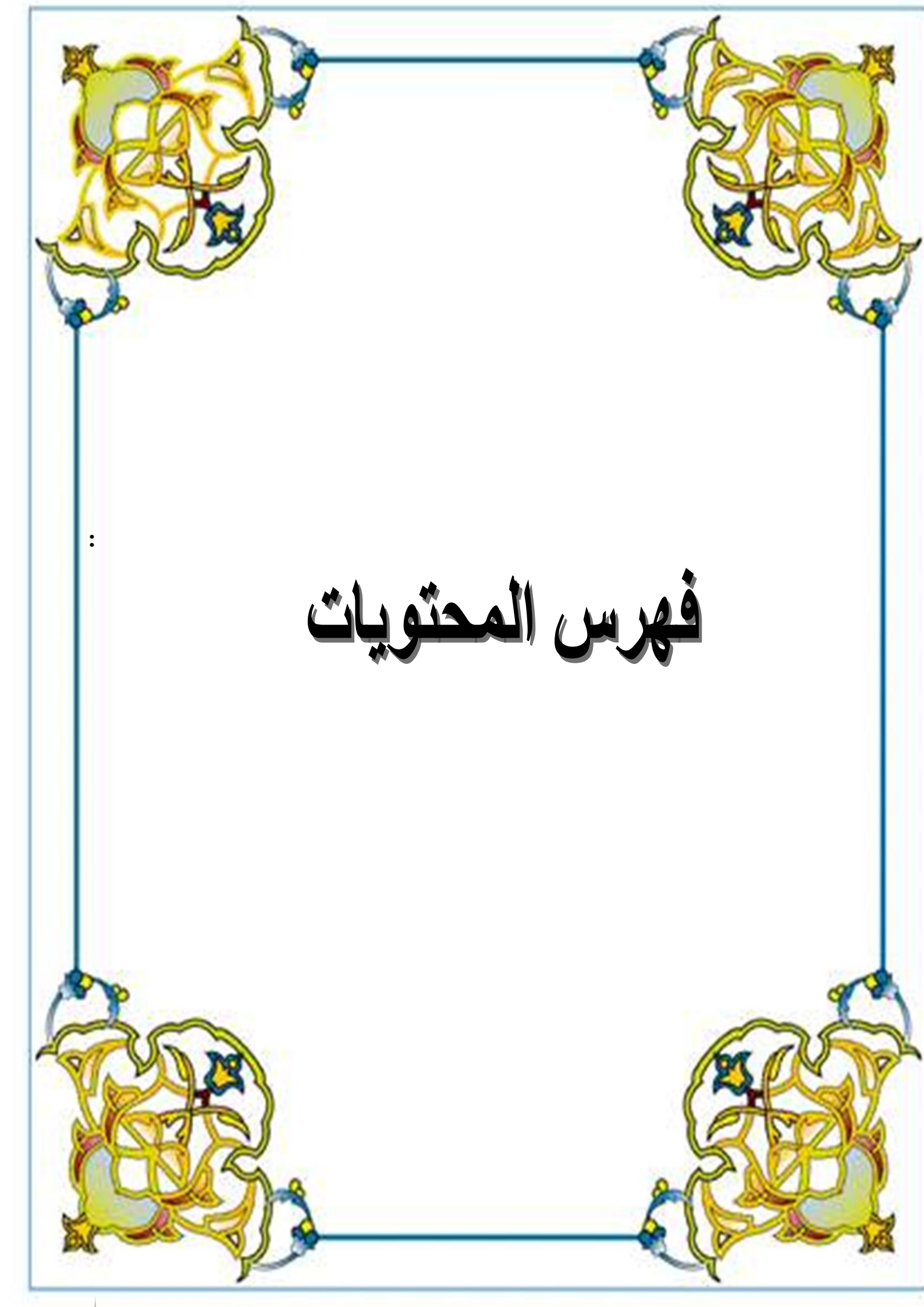
الكلمات المفتاحية: سعر الصرف ، معدل التضخم ، سعر الفائدة .

Abstract:

The aim of this study was to highlight the impact of both inflation rates and interest rates on foreign exchange rates in Algeria from 1990 to 2022. The study utilized standard methods, (specifically the multiple linear regression model), and the software (EViews10) .

The study found that the variable of interest rates did not have a statistically significant effect, while the inflation rate showed statistical significance. Additionally, the study demonstrated that the model was a good fit based on the coefficient of determination (R^2), and diagnostic tests indicated that the model was statistically sound. Therefore, the study concluded that inflation rates contribute to the increase in foreign exchange rates in Algeria, while interest rates do not have an impact on foreign exchange rates.

Keywords: exchange rate, inflation rate, interest rate.



:

فهرس المحتويات

الصفحة	قائمة المحتويات
أ	إهداء
ج	شكر وعرفان
هـ	ملخص الدراسة
ز	فهرس المحتويات
ي	قائمة الجداول
ل	قائمة الأشكال
م	قائمة الملاحق
2	المقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
8	تمهيد
9	المبحث الأول: عموميات حول سعر الصرف
9	المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف
10	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف
11	المطلب الثالث: أنواع نظم سعر الصرف وصيغته
14	المبحث الثاني: عموميات حول معدل الفائدة
14	المطلب الأول: مفهوم معدل الفائدة
15	المطلب الثاني: النظريات المحددة لمعدل الفائدة
16	المطلب الثالث: أنواع معدل الفائدة
18	المبحث الثالث: عموميات حول التضخم
18	المطلب الأول: مفاهيم نظرية حول التضخم (نشأة، مفهوم وأسباب، قياس)
21	المطلب الثاني: أنواع التضخم
22	المطلب الثالث: النظريات المفسرة للتضخم
25	المطلب الرابع: تأثير متغيرات الدراسة
26	خلاصة الفصل

الفصل الثاني : دراسة قياسية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022	
28	تمهيد
29	المبحث الأول: الدراسة التحليلية حول متغيرات الدراسة في الجزائر
29	المطلب الأول: معدل سعر الصرف في الجزائر
36	المطلب الثاني : معدل الفائدة في الجزائر
42	المطلب الثالث : معدل التضخم في الجزائر
48	المبحث الثاني : الدراسة القياسية لمتغيرات الدراسة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022
48	المطلب الأول: الطريقة والأدوات
49	المطلب الثاني: اختبار الدراسة ونتائجها
56	خلاصة الفصل
58	الخاتمة
63-61	قائمة المراجع
68-65	الملاحق



قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
31	عناصر السلة المرجعية	1
33	تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1990-2022	2
39	قيم معدل الفائدة الاسمية والحقيقية خلال الفترة (1990-2022)	3
44	يوضح تطور معدلات التضخم مؤشر اسعار استهلاك في الجزائر	4
49	نتيجة اختبار الاستقرار لمتغيرات الدراسة	5
50	اختبار ADF للسلاسل الزمنية عند أخذ الفروقات من الدرجة الأولى لمتغيرات الدراسة	6
50	اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن	7
51	تقدير العلاقة بنموذج الانحدار الخطي المتعدد	8
52	اختبار correlogram	9
53	اختبار ثبات التباين – Heteroskedasticity	10

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1	تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال فترة 1990-2022	33
2	تطور معدل الفائدة الاسمية والحقيقية خلال الفترة (1990-2022)	40
3	تطور التضخم في الجزائر للفترة من (1990-2022)	45
4	مؤشر العام لأسعار المستهلك CPI في الجزائر خلال الفترة 1990-2022	46
5	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي "جاك بير"	53

فائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	رقم الملحق
65	اختبار الاستقرار لمتغيرات الدراسة	1
66	اختبار ADF للسلاسل الزمنية عند اخذ الفروقات من الدرجة الأولى	2
67	اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن	3
67	نموذج الانحدار الخطي المتعدد	4
68	اختبار correlogram	5
68	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي اختبار -جاك بيرا-	6
68	اختبار ثبات التباين - Heteroskedasticity	7

المقدمة

تمهيد :

تعتبر آلية سعر الصرف العنصر المحوري في اقتصاد المالية الدولية، ومصدر أهميتها يعود إلى الصعوبات التي تواجه عمليات التمويل الداخلية والخارجية، وخاصة البلدان النامية التي تتميز بانحصار إمكانيات موارد التمويل الذاتي بصفة خاصة والتمويل الداخلي بصفة عامة. لذلك تعمل الدولة على حماية الاقتصاد المحلي من تقلباته والمحافظة على استقراره فتتدخل الدولة إما بامتصاص السيولة النقدية وذلك برفع أسعار الفائدة أو خفضها، مما يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم.

وتعتبر الجزائر من الدول النامية التي تعاني من ظاهرة التضخم باختلاف أسبابها الداخلية والخارجية، خاصة وان اقتصادها الريعي يعتمد في صادراتها على المحروقات مما جعله غير مستقر، وتتأثر الظاهرة بأسعار الصرف العالمية ويجعلها رهينة لها، خاصة وإن وارداتها بعملة غير عملة صادراتها. فهذه الاختلالات الهيكلية المتجذرة في الاقتصاد الجزائري على المستويين الداخلي و الخارجي، مما يجعل السلطة النقدية تقوم بالتمويل من مصادر غير حقيقية وبالتالي يتأثر على معدلات التضخم ويزيد في حدته، لذلك أصبح من الضروري معرفة المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تعمل على الحد من هذه الظاهرة من بينها أسعار الفائدة وأسعار الصرف.

*ومن هذه المنطلق تأتي هذه الدراسة لمعرفة مدى تأثير معدلات التضخم والفائدة على سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2022.

1. إشكالية الدراسة :

كل ما سبق يؤدي بنا لإشكالية موضوع الدراسة التي تتمحور حول :

*ما مدى تأثير معدلات التضخم والفائدة على سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 ؟

ومن منطلق الإشكالية تتفرع مجموعة من التساؤلات هي على النحو التالي:

1. ما مدى تأثير معدل التضخم على سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 ؟

2. ما مدى تأثير معدل الفائدة على سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2022؟

2.فرضيات الدراسة :

"يؤثر معدلات التضخم والفائدة على سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2022".

*من منطلق الفرضية الرئيسية تتفرع الى مجموعة من الفرضيات على النحو التالي:

1. يؤثر معدل التضخم على سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 .

2. يؤثر معدل الفائدة على سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

3. أهمية الدراسة:

- ✓ توضيح مدى أهمية سعر الصرف في الجزائر كأداة تعتمد عليه السلطة النقدية في التأثير على أهم متغيرات التوازن الكلي خلال الفترة المدروسة.
- ✓ تبيان معدلات التضخم والفائدة وسعر الصرف خلال الفترة المدروسة.
- ✓ حساب مؤشر التضخم ومؤشر الأسعار العام للاستهلاك (IPC) في الجزائر خلال الفترة المدروسة.

4. أهداف الدراسة :

- تهدف الدراسة الحالية إلى مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:
- ✓ التعرف على المفاهيم الأساسية لكل من أسعار الصرف، معدل الفائدة والتضخم وأهم النظريات المفسرة لهذه المتغيرات؛
 - ✓ الكشف عن طبيعة واتجاه التضخم ومعدل الفائدة على سعر الصرف من أجل بناء نموذج قياسي؛
 - ✓ إبراز تحليل وتطور و التضخم ومعدل الفائدة وسعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990-2022) ؛
 - ✓ معرفة اثر التضخم ومعدل الفائدة على سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

5. أسباب اختيار موضوع الدراسة: تتمثل في ما يلي :

- ✓ إرتباط الموضوع بالتخصص؛
- ✓ اهتمام بقيمة سعر الصرف وآثاره على معدلات التضخم والفائدة في الجزائر.

6. منهجية الدراسة:

- ✓ **منهج الوصفي التحليلي** استخدام المنهج الوصفي التحليلي في إبراز أهم المفاهيم المتعلقة بكل من أسعار الصرف، ومعدلات الفائدة والتضخم؛
- ✓ **المنهج الاستقرائي**: تم على أساسه تحليل واستقراء الدراسات السابقة المتعلقة بمتغيرات الدراسة؛
- المنهج التاريخي**: ومن خلال عرض واقع وتطور كل من أسعار الصرف، أسعار الفائدة والتضخم في الجزائر؛
- ✓ **المنهج القياسي**: من خلال استخدام المؤشرات الكمية والأدوات الإحصائية كالسلاسل الزمنية، بإتباع أساليب كمية حديثة باستعمال برنامج التحليل الإحصائي EViews 10 وطريقة الانحدار المتعدد.

7. الدراسات السابقة :

1.7 الدراسات باللغة العربية:

1. دراسة مرزوقي مرزوقي 2021: أثر تدهور قيمة الدينار على معدلات التضخم في الجزائر مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية المجلد 14 / العدد: 1، 2019، 1990 ، جامعة الوادي، الجزائر
* تهدف هذه الدراسة إلى تحديد تأثير سعر الصرف على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) بالاعتماد على جملة من التقارير للبنك الدولي التي تحمل مختلف الإحصائيات الخاصة بمتغيرات وفترة الدراسة، واختبار النماذج قياسياً باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط من اجل قياس مدى تأثير المتغير المستقل (سعر الصرف) على المتغير التابع (التضخم).
توصلت نتائج الدراسة إلى:

- ✓ وجود أثر لأسعار الصرف على التضخم؛
 - ✓ العلاقة بين أسعار الصرف و التضخم، هي علاقة عكسية ؛
 - ✓ يوجد نسبة معتبرة من التغيرات في معدلات التضخم يفسرها سعر الصرف و النسبة الباقية تفسرها عوامل أخرى وهذا راجع إلى أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على الواردات
2. دراسة (أمال طوير، عبد الجبار مختاري ،2021)، بعنوان: "دراسة قياسية لأثر سعر الفائدة على معدلات التضخم في الجزائر -1980-2018 باستخدام نموذج ARDL"مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد، 12 العدد.2

*هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير أسعار الفائدة على التضخم في الجزائر خلال الفترة -1980-2018، باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة المتباطئة، ARDL لتحديد تأثير أسعار الفائدة على التضخم في الجزائر، وتم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي والوصفي في الجانب النظري من خلال التطرق إلى المفاهيم المتعلقة بكل من سعر الفائدة ومعدل التضخم، أما الجانب التطبيقي فقد استخدم المنهج القياسي لاختبار العلاقات وتأثير كل من أسعار الفائدة على معدلات التضخم بالاعتماد على الأساليب الإحصائية الكشف عن العلاقة بين المتغيرات.
*توصلت نتائج الدراسة إلى:

- ✓ وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الفائدة ومعدل التضخم في الجزائر؛
- ✓ وجود تأثير عكسي لأسعار الفائدة على التضخم في الجزائر على المدى الطويل والمدى القصير أي كلما انخفضت أسعار الفائدة ارتفع معدل التضخم.

2.7. الدراسات باللغة الأجنبية:

3. Muhcene Hamrit ,Sabrina MANAA (2019), the effect of exchange rate on domestic inflation, empirical evidence from Algeria, strategy and development review, vol 09, no 16, université Abdelhamid Ibn Badis.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير انتقال أسعار الصرف على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة* ولمعالجة هذا الموضوع تم استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة المتباطئة، 0251-5925، استخدم المنهج الوصفي والتحليلي في الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي فقد استخدم المنهج القياسي لاختبار العلاقات وتأثير أسعار الصرف على التضخم، بالاعتماد على أحد الأساليب الإحصائية.

وتوصلت النتائج إلى:

✓ وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين أسعار الصرف والتضخم

4. Banque d'algerie (2021) :document de travail 01-2022 les déterminants de l'inflation en algérie : analyse économétrique sur la période 2011 – 2021 working papers 01-22

*تهدف الدراسة إلى التعرف على المحددات الرئيسية للتضخم في الجزائر من خلال التحليل بيانات شهرية من عام 2011 إلى عام 2021. ولتحقيق هذه الغاية ، سعينا للحصول على أدلة تجريبية علاقة قوية طويلة الأمد بين

التضخم وبعض المحددات التي تم تسليط الضوء عليها باستخدام نهج ARDL والتحكم في مجموعة من المتغيرات ذات الصلة

*وتوصلنا إلى:

✓ وجود علاقة من التكامل المشترك بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف الفعلي الاسمي و مؤشر سعر الاستيراد؛

✓ يعتبر بمؤشر أسعار الاستيراد من المحددات الرئيسية للتضخم مما يؤكد حقيقة ضعف الإنتاج الجزائر وعدم استبدال المنتجات المحلية يجعلها عرضة للخطر تقلبات الأسعار العالمية وتعرضها لمستويات تضخم عالية ومستمرة عند من خلال الواردات. عند تساوي جميع الأشياء الأخرى؛

✓ تركيز الجهود على تسريع عملية تنويع الاقتصاد الوطني وتحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتقوية وسائل تعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي الذي سيقبل بلا شك من الضغوط التضخمية طويلة الأجل الناشئة عن الاعتماد على الاستيراد.

8. حدود الدراسة :

✓ الحدود الموضوعية : تم اقتصار في هذا البحث على تأثير معدلات التضخم و الفائدة على أسعار الصرف؛

✓ الحدود الزمنية : الفترة 1990-2022؛

✓ الحدود المكانية : دراسة حالة الجزائر.

9. صعوبات الدراسة:

عند قيامنا بإعداد وتخطيط وتنفيذ الدراسة في جانب النظري والتطبيقي واجهتنا جملة من الصعوبات من بينها:

✓ قلة الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة الحالية معا ؛

✓ صعوبة في الدراسة التطبيقية الخاصة بالبيانات والإحصائيات المتعلقة بمتغيرات الدراسة الخاصة بفترة الزمنية.

10. هيكل الدراسة :

للإجابة على إشكالية الدراسة تناولنا الموضوع من خلال فصلين:

✓ الفصل النظري حول سعر الصرف ومعدل الفائدة والتضخم: تتضمن ثلاث مباحث:

❖ المبحث الأول: عموميات أساسية حول سعر الصرف (مفهوم، العوامل المؤثرة، أنواع والصيغ)

❖ المبحث الثاني: عموميات أساسية حول معدل الفائدة (مفهوم، النظريات المحددة، أنواع)

❖ المبحث الثالث: عموميات أساسية حول التضخم (مفاهيم نظرية حول التضخم، النظريات

المفسرة، أنواع، تأثير متغيرات الدراسة) وفي الأخير خلاصة الفصل

✓ الفصل التطبيقي: الدراسة القياسية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 :تتضمن مبحثين:

❖ المبحث الأول: الدراسة التحليلية حول متغيرات الدراسة في الجزائر (معدل سعر الصرف

،معدل الفائدة ،معدل التضخم)

❖ المبحث الثاني : الدراسة القياسية لمتغيرات الدراسة في الجزائر خلال الفترة 1990-

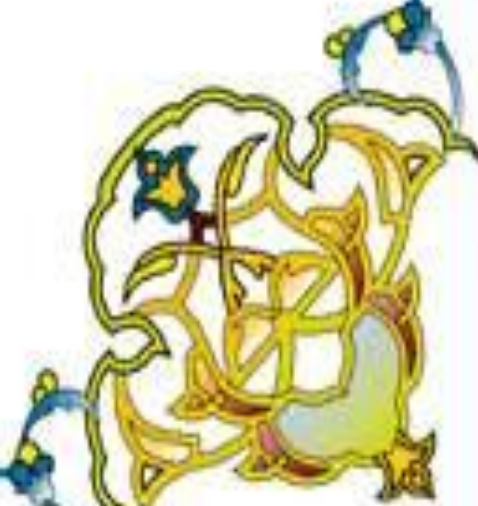
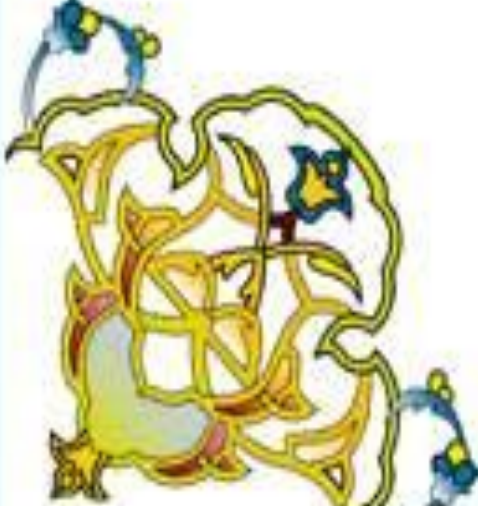
2022 (الاطار المنهجي الطريقة والأدوات، اختبار الدراسة ونتائجها) وفي الأخير خلاصة الفصل

*في الأخير خاتمة الدراسة والتوصيات.



الفصل الأول :

الإطار النظري حول سعر الصرف ومعدل الفائدة والتضخم



الفصل الأول: الإطار النظري حول سعر الصرف ومعدل الفائدة والتضخم

تمهيد:

يعتبر سعر الصرف أحد المؤشرات الاقتصادية والمالية التي تعكس قوة اقتصاد بلد ما ، سواء كانت دولة متقدمة أو دولة نامية ، يتأثر سعر الصرف بعوامل اقتصادية مختلفة ، بما في ذلك التضخم ومعدل الفائدة. ومن هذا المنطلق تناولت في هذا الفصل عموميات حول أسعار الصرف ومعدل الفائدة والتضخم على النحو التالي :

❖ المبحث الأول: عموميات أساسية حول سعر الصرف

❖ المبحث الثاني: عموميات أساسية حول معدل الفائدة

❖ المبحث الثالث عموميات أساسية حول التضخم

الفصل الأول: الإطار النظري حول سعر الصرف ومعدل الفائدة والتضخم

المبحث الأول: عموميات حول سعر الصرف

واجه العالم مشكلة عويصة حول عدم وجود عملة موحدة ، بحيث يمكن تحديد القيمة الصحيحة للجمع بين عملتين ، عن طريق أسعار الصرف لربط العملات وتسهيل التبادل بينهما ، ومن هنا طرحت التساؤلات: ماهو سعر الصرف؟ وأنواعه؟ وماهي العوامل المؤثرة فيه؟ سيتم معرفة إجابتها في هذا المبحث:

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف

يختلف المفكرون والباحثون في إعطاء مفاهيم لغوية إصطلاحية، فتطرقت إلى مفهوم الصرف أولا ثم إلى مفهوم سعر الصرف

1. تعريف الصرف: تطرقت إلى التعريف اللغوي والاصطلاحي للصرف على النحو التالي¹:

1.1 لغة: رد الشيء من الحالة التي كان عليها الى حالة اخرى.

2.1 اصطلاحا: كيفية التصرف في تبادل عملة دولة ما بعملة دولة اخرى بنسبة معينة .

*ومنه نستنتج أن الصرف هو : هو عملية تحويل العملة X الى العملة Y استنادا على نسبة معينة تضبط هذه العملية .

2. تعريف سعر الصرف: حاولت إعطاء أهم التعاريف ،وهي كالتالي :

✓ هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة من العملة المحلية للبلد².

✓ هو عدد من الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى³.

✓ هو عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي⁴.

✓ عرّف "حمدي عبد العظيم " بأنه: عدد الوحدات التي يمكن مبادلتها من عملة دولة ما بوحدة واحدة من العملة الأجنبية⁵.

*ومنه نستنتج أن سعر الصرف هو:"نسبة تبادل بين وحدة النقد الاجنبية ووحدة النقد المحلية أي هو السعر الذي يتم به شراء أو بيع عملة ما مقابل وحدة واحدة من عملة اخرى" .

¹. سهام مانع، أطروحة دكتوراه حول : أثر تقلبات أسعار النفط على سعر صرف الدينار الجزائري "، تخصص إدارة مصرفية ،شعبة علوم التسيير، جامعة الجزائر 2018/2019 ، ص83.

² مولاي بوعلام ، مذكرة ماجستير حول: "سياسة سعر الصرف في الجزائر" تخصص اقتصاد كمي، شعبة العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر، 2015 ،ص3.

³ صلاح الدين كروش : بحث حول : "تأثير معدلات التضخم ومعدلات الفائدة على سعر الصرف في الجزائر -1997/2014"، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير ، العدد الخامس،المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ، ميلة ، منشورة، 2016،ص240

⁴ علي عليوة ، بحث حول: "قياس فعالية سياسة تخفيض سعر الصرف الاسمي لليوان مقابل الدولار في دعم صادرات الصين ، دراسة قياسية خلال الفترة 2000-

2020"، مجلة آفاق للدراسات الاقتصادية ،المجلد 07، العدد 02. منشورة، 2022 ،ص73

⁵ نفس المكان.

الفصل الأول: الإطار النظري حول سعر الصرف ومعدل الفائدة والتضخم

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في سعر الصرف

يتأثر سعر الصرف بعدة عوامل منها عوامل اقتصادية وأخرى غير اقتصادية، كما سنوضحها على النحو التالي:

1. العوامل الاقتصادية: نذكر منها ما يلي:¹

1.1. عرض النقد: إن زيادة عرض النقد مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية، إلا أنه من الضروري أن تتوفر لدى المتعاملين بالنقد الأجنبي خلفية عن المفاهيم المستخدمة لعرض النقد، فهناك ثلاث مفاهيم :

- ✓ المفهوم الضيق: يشتمل على النقد المتداول والودائع تحت الطلب؛
- ✓ المفهوم الواسع: يشتمل على النقد المتداول والودائع تحت الطلب بالإضافة إلى أشباه النقود؛
- ✓ المفهوم الأوسع: يشتمل على النقد المتداول والودائع تحت الطلب وأشباه النقود، بالإضافة إلى أدوات الخزينة العمومية

*كما نضيف خلفيتهم عن السوق النقدي والممارسات البنكية للدولة التي تعود إليها العملة، وذلك كله من أجل تحيد أثر عرض النقد على سعر صرف العملة على نحو أكثر دقة.

2.1. معدل الفائدة : يؤثر معدل الفائدة في أسعار الصرف بشكل غير مباشر بحيث:

- ✓ انخفاض معدل الفائدة مع توفر الفرص الاستثمارية يؤدي إلى زيادة الطلب على رؤوس الأموال في الاستثمار مما ينشط الاقتصاد الوطني ويؤدي إلى تحسين قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى؛
- ✓ ارتفاع معدل الفائدة يضعف التوجه للاقتراض من قبل المستثمرين ينتج عنه انخفاض النمو الاقتصادي وسعر صرف العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية.

3.1. معدل التضخم : إن زيادة معدلات التضخم المحلي بنسبة أكبر من معدلات التضخم الأجنبي يجعل الصادرات الوطنية أقل منافسة في الأسواق الدولية، وبنفس الوقت يجعل أسعار الواردات أكثر رخصا من السلع المحلية، ويترتب على هذه العملية انخفاض طلب الأجانب على العملة الوطنية كمحصلة لانخفاض طلبهم على السلع والخدمات الوطنية، وبالتالي تنخفض الكمية المطلوبة من العملة الوطنية، وبالمقابل سيزداد الطلب المحلي على السلع والخدمات الأجنبية ما دامت السلع الأجنبية رخيصة الثمن من وجهة نظر المستورد المحلي ينجر عنها زيادة الكمية المعروضة من العملة المحلية لغرض شراء العملة الأجنبية مسببة في النهاية انخفاض سعر صرف العملة المحلية في مقابل العملة الأجنبية.

¹ يوسف حاجي، أطروحة دكتوراه بعنوان: "أثر تقلبات سعر الصرف الدولار على التوازن الداخلي والخارجي دراسة حالة الاقتصاد للفترة 1990-2016"، تخصص نقود ومالية ، شعبة العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أحمد دراية ، أدرار، 2018/2019، ص18

الفصل الأول: الإطار النظري حول سعر الصرف ومعدل الفائدة والتضخم

2. العوامل غير الاقتصادية لسعر الصرف: اخترت بعض العوامل منها¹:

1.1. الاضطرابات والحروب تلعب الاضطرابات والحروب دورا كبيرا في التأثير على سعر الصرف، وذلك من خلال تأثيرها على الوضع الاقتصادي للبلد بصورة عامة، مما ينتج عنها وضع حرج نسبيا، وتفقد البلد الثقة في عملتها.

2.2. الإشاعات والأخبار: تعد من المؤثرات السريعة على سعر الصرف بحيث تعمل على رفع أو تخفيض سعر صرف العملة لمدة قصيرة، ثم تعود قيمة العملة إلى وضعها الطبيعي بعد زوال أثر الإشاعة أو الخبر، أما سرعة تأثر سعر الصرف بتلك الإشاعة يعتمد على تحاوب قوى السوق تبعا لاستجابة المتعاملين فيه.

2.3. خبرة المتعاملين وأوضاعهم: يقوم المتعاملين في سوق العملات الأجنبية في ضوء مهاراتهم وخبرتهم بالسوق وأحواله بتحديد اتجاه الأسعار واتخاذ قراراتهم بشأنها وتحدي إذا كان من الضروري تعديلها أو إيقافها على ما هي عليه، وعليه فإن أسعار الصرف تتأثر بمؤلاء المتعاملين وخبرتهم.

المطلب الثالث: أنواع نظم سعر الصرف وصيغته

إن نظام الصرف هو مجموعة القواعد التي تحدد تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف الأجنبي، وبالتالي التأثير على سلوك سعر الصرف وصيغته، ومن هذا المنطلق نتعرف على أنواع نظم سعر الصرف وصيغته على النحو التالي:

الفرع الأول: أنواع نظم سعر الصرف

يتقسم أنظمة الصرف نموذجيا إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهي نظم الصرف الثابت ، نظم الصرف المعوم ، وأنظمة الصرف الوسيطة ، وهي كالآتي²:

1.1: **نظم سعر الصرف الثابت (Fixed Exchange Rate)**: يقوم نظام سعر الصرف الثابت على تبني قيمة ثابتة للعملة المحلية تجاه العملات الأجنبية، بالاعتماد على أساس أو مرجع "Benchark" معدني أو نقدي معين

2.1 **أنظمة الصرف الوسيطة**: التي اعتبرت بمثابة أنظمة صرف تعطي فرصاً معتبرة لاقتصاد البلد لمواجهة الصدمات الخارجية، والتي تضم عناصر ثابتة وعناصر مرنة. وتسمى أيضا بأنظمة الربط الناعم، بحيث تسمح هذه النظم بدرجة متفاوتة من المرونة.

¹ آمال عسكري ، بدره زواغي، مذكرة ماستر حول: دور البنك المركزي في استقرار أسعار الصرف دراسة حالة بنك الجزائر خلال الفترة 2000-2016 ، تخصص إدارة مالية ،شعبة علوم التسيير ،معهد العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة ، دفعة 2017 / 2018 ، ص 41

² يوسف حاجي ،مرجع سابق ص(38،40)

الفصل الأول: الإطار النظري حول سعر الصرف ومعدل الفائدة والتضخم

3.1. نظم سعر الصرف الموعوم (Floating Exchange Rate) : يقصد بسعر الصرف الموعوم ذلك النظام الذي تترك فيه السلطة النقدية كل الحرية للسوق في تحديد سعر الصرف التوازني .
*نميز نوعين وهما¹:

1.3.1. التعويم الحر: هو ترك سعر صرف العملة يتغير ويتحدد بحرية مع الزمن بحسب قوى السوق، ويقتصر تدخل السلطات النقدية على التأثير في سرعة تغير سعر الصرف، ويتبع هذا الشكل البلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة مثل الدولار الأمريكي والجنه الإسترليني والفرنك السويسري

2.3.1. التعويم المدار: هو ترك سعر الصرف يتحدد وفقا للطلب مع لجوء المصرف المركزي إلى التدخل كلما دعت الحاجة إلى تعديل هذا السعر مقابل بقية العملات، وذلك استجابة لمجموعة من المؤشرات مثل مقدار الفجوة بين العرض والطلب في سوق لصرف ومستويات أسعار الصرف الفورية والآجلة، والتطورات في أسواق سعر الصرف الموازية، ويتبع في بعض البلدان الرأسمالية ومجموعة من البلدان النامية التي تربط سعر صرف عملتها بالدولار الأمريكي أو الجنه الإسترليني أو من العملات الفرنك السويسري .

الفرع الثاني : صيغ سعر الصرف

لا يمكن تحديد العلاقات بين عملة دولة معينة وعملات أخرى من خلال التسعيرات اليومية المعلن عنها في فترة معينة، وإنما تدخل اعتبارات أخرى لدى سعر الصرف صيغا عديدة لكل منها مدلولها وبالتالي إستعمالها الخاص، سنذكر أهم الصيغ وهي :

1. سعر الصرف الاسمية² : هو مقياس عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، ويتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض. كما يتحدد سعر الصرف الاسمي لعملية ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما.

*لهذا يمكن يتغير سعر الصرف بتغير الطلب والعرض، بدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد، فارتفاع سعر عملة ما يؤثر على الامتياز بالنسبة للعملات الأخرى وينقسم إلى:

- **سعر الصرف الرسمي :** أي المعمول به فيما يخص المبادلات التجارية الرسمية.
- **سعر الصرف الموازي :** هو السعر المعمول به في الأسواق الموازية أي إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد.

2. سعر الصرف الحقيقي³ : هو السعر النسبي للسلع المتبادلة إلى السلع غير المتبادلة ما يحدد من خلاله عدد وحدات السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية ، بالتالي فهو يقيس القدرة على المنافسة، هذه الأخيرة التي ترتبط بعلاقة عكسية بسعر الصرف الحقيقي، فكل زيادة في سعر الصرف الحقيقي تؤدي إلى انخفاض في القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي، وبالتالي زيادة الأرباح و الإيرادات و العكس صحيح

¹ عبد الرحمان علي الجليلاني ، مقالة "حول : أنظمة أسعار الصرف و علاقتها بالتعويم "، مجلة التنظيم والعمل، المجلد4، العدد3(6)، 2015، ص10-11

² علي علوية ، مرجع سابق، ص74

³ عبد الرزاق بن الزاوي ، سعر الصرف الحقيقي التوازني، مطبعة دار البازوري، 2017، ص70

الفصل الأول: الإطار النظري حول سعر الصرف ومعدل الفائدة والتضخم

مثلاً¹:

$$TCR = \frac{TCN / P_{dz}}{1\$ / P_{us}} = \frac{TCN \cdot P_{us}}{P_{dz}}$$

بحيث:

✓ TCR: سعر الصرف الحقيقي؛

✓ TCN: سعر الصرف الاسمي؛

✓ P_{us} : مؤشر الأسعار بأمريكا؛

✓ P_{dz} : مؤشر الاسعار بالجزائر

3. **سعر الصرف الفعلي**: يعتبر هذا السعر عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لعدة عملات أخرى²
* يمكن قياسه باستعمال مؤشر مؤشر "لاسبيرز" للأرقام القياسية³:

$$TCNE = \left\{ \sum_p Z_p X_0^p (e_t^p / e_t^r) / \sum_p X_0^p (e_0^p / e_0^r) \right\} \times 100$$

$$\Rightarrow TCNE = \sum_p Z_p \text{ INER}_{pr} \times 100 \quad TCNE = \sum_p Z_p \frac{(e^{pr})_t}{(e^{pr})_0} \times 100$$

بحيث $(e^{er})_0 (e^{er})_t$: سعر صرف عملة بلد بالعملة المحلية في سنة القياس والأساس على التوالي:

✓ INER_{pr} : مؤشر سعر الصرف الثنائي الاسمي في سنة القياس مقارنة بنسبة الأساس؛

✓ E_t^p و E_0^p : سعر صرف عملة البلد مقارنة بالدولار في سنة القياس t أو سنة الأساس؛

✓ E_t^r و E_0^r : سعر صرف العملة المحلية مقومة بالدولار في سنة القياس t أو سنة الأساس؛

✓ X_0^p : قيمة الصادرات الى الدولة P في سنة الأساس ومقومة بعملتها وهي تستخدم كوزن ثابت

للدولة P في حساب مؤشر لاسبيرز، Z_p حصة الدولة P من اجمالي صادرات الدولة المعنية r مقومة لعملة هذه الأخيرة .

¹ آمال طوير، عبد الجبار مختاري مقالة حول: "أثر سعر الفائدة معدل التضخم وسعر الصرف على ميزات المدفوعات في الجزائر باستعمال نموذج ARDL خلال الفترة

1980-2018"، مجلة الاقتصاد ادارة الاعمال، المجلد 5، العدد 1، الأغواط 2021، ص 4

² اضاءات مالية مصرفية، نشرة توعية اقتصادية، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، العدد الثاني عشر، 2011، ص 4.

³ آمال طوير، عبد الجبار مختاري مرجع سابق، ص 4

الفصل الأول: الإطار النظري حول سعر الصرف ومعدل الفائدة والتضخم

المبحث الثاني: عموميات حول معدل الفائدة

ظهر معدل الفائدة في الحضارات القديمة ، فقد حرمت التعامل به والبعض أباحه بشروط، وهناك بغير قيود أما الديانات السماوية حرمت التعامل به إلا ما حَرَف منه. وصولاً إلى المدارس والنظريات الاقتصادية الكلاسيكية أو الحديثة حول مفهومه وأنواعه، سيتم معرفة إجابتها في هذا المبحث:

المطلب الأول: مفهوم معدل الفائدة

اختلف المدارس والنظريات في إعطاء مفاهيم لغوية اصطلاحية، فتطرقت إلى مفهوم الفائدة أولاً ثم إلى مفهوم معدل الفائدة:

1. تعريف الفائدة: تطرقت إلى التعريف اللغوي والاصطلاحي للفائدة على النحو التالي¹:

1.1 لغة : اسم من فاد يفيد، وجمعها فوائد، وتطلق على كل ما يستفيده الإنسان مما يفيئه الله عليه من مال أو غيره بطريق الربح، وتتضمن أيضاً معنى التملك، فيقال استفاد المال أي ملكه

2.1 اصطلاحاً: هو: "الثمن الذي يدفعه المقرض إلى المقرض مقابل استخدام نقود، ويعبر عن هذا الثمن في صورة نسبة مئوية من رأس مال القرض في السنة."

2. تعريف معدل الفائدة : اختلف الفلاسفة والمفكرين والاقتصاديين حول معدل الفائدة ،وهي كالتالي²:

- ✓ بالنسبة للفلاسفة: معدل الفائدة يعبر عنه بالعلاقة " قيمة - زمن
 - ✓ بالنسبة للاقتصادي: هو عبارة عن الثمن الذي يسمح بالتوازن بين الادخار والاستثمار وكذا بين العرض والطلب على النقود
 - ✓ بالنسبة للمستثمر: هو عبارة عن تكلفة تجميد رأس المال .
 - ✓ بالنسبة للمدخر: هو العائد الناتج عن تخليه عن الاستهلاك الحاضر .
 - ✓ بالنسبة للمالين والبنوك: هو وحدة حساب، مرجع، أداة عمل.
- *ومنه نستنتج أن التعريف الشامل هو : عبارة عن أجر كراء النقود يلتزم المقرض بدفعه إلى البنك مقابل التنازل المؤقت له على السيولة.

¹ فتيحة بنابي ، أطروحة دكتوراه حول : "تقييم دور معدل الفائدة في الاقتصاد على ضوء الواقع العملي والمساهمات الفكرية الاقتصادية ،دراسة تحليلية لحالة الاقتصاد الأمريكي الفترة 2000-2014"، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، شعبة العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة ،بومرداس، 2015/ 2016،ص4.

² سهيلة بن الموفق ،مذكرة ماجستير حول: "أثر تقلبات الفائدة على أداء المؤسسة"، شعبة تسيير المؤسسات ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري قسنطينة. دفعة 2005/2006 ، ص96

الفصل الأول: الإطار النظري حول سعر الصرف ومعدل الفائدة والتضخم

*كما تدخل اعتبارات عديدة في تحديد معدل الفائدة وهي¹:

- ✓ الاعتبار الأول: تكلفة الحصول على الأموال المستعملة في القرض: وهي (الفوائد الدائنة المدفوعة لأصحاب الودائع، معدل إعادة الخصم لدى البنك المركزي، معدل الفائدة السائد في السوق النقدي)
- ✓ الاعتبار الثاني: يتمثل في تحديد معدل الفائدة وهي معرفة (طبيعة القرض، مبلغه، مدته - شخصية المقترض).

المطلب الثاني: النظريات المحددة لمعدل الفائدة

لقد عرف الفكر الاقتصادي عبر تاريخه عدة مدارس لكل منها وجهات نظر مهمة، ومساهمات اقتصادية كبيرة لا تزال مرجعا لكل دارسي علم الاقتصاد، ولكل واضعي السياسات الاقتصادية في العالم، والأکید أن هذه المدارس تطرقت لمعدل الفائدة ودوره في الاقتصاد، بحيث ركزت على النظرية الكلاسيكية والكينزية والتوقعات العقلانية (الرشيدة).

الفرع الأول: تحديد معدل الفائدة عند الكلاسيك

* يرى "آدم سميث" أن الفائدة ثمنا لاستخدام رأس المال الناتج عن تضحية (ادخار) وعليه لم يفرق بين الربح والفائدة².

* إن معدل الفائدة عند الكلاسيك هو "ثمن الامتناع عن الاستهلاك الحالي، والتخلي عن رأس المال المدخر لصالح المقترض"³، حيث يمثل معدل الفائدة هو سعر المساواة بين الادخار والاستثمار، وهذه المساواة يعتبرها الكلاسيك شرط التوازن الاقتصادي⁴.

الفرع الثاني: تحديد معدل الفائدة عند كينز

رفض كينز الأفكار الكلاسيكية حول معدل الفائدة بأنه ثمنا للحرمان الذي يقرضه المقترض على نفسه، بل هو ثمن التضحية بالسيولة لفترة زمنية معينة، كما أن معدل الفائدة هو الذي يوازن بين عرض كمية معينة من النقود، وبين الرغبة في الاحتفاظ بالثروة في شكل نقدي أو الطلب على النقود⁵.

¹ سهيلة بن الموفق . مرجع سابق ص 97-98

² سهيلة زحاف ، مذكرة ماجستير حول : "دور معدل الفائدة في الاستثمار والبدائل الاسلامي"، تخصص تمويل دولي، شعبة العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي 2010/2009، ص 13

³ فتية بنابي، مرجع سابق، ص 53

⁴ جون مارتاد كينز، ترجمة: عيبرواس الهام ، "النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود" ط1، هيئة ابو ظبي للثقافة والتراث 2010، ص 211

⁵ فتية بنابي مرجع سابق ص 72

الفصل الأول: الإطار النظري حول سعر الصرف ومعدل الفائدة والتضخم

الفرع الثالث: تحديد معدل الفائدة عند التوقعات الرشيدة

اهتمت النظرية بمعدل الفائدة وكيفية تحديده، وكذا المتغيرات والقوى التي تساهم في هذا التحديد، ومن أهم الأفكار التي جاءت بها هي:¹

- ✓ أكدت على دور التوقعات العقلانية للفرد في تحديد وتوجيه سلوكه فيما يخص الإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار، وخاصة فيما يتعلق بتوقعاته حول العوائد الاستثمارية ومعدل الفائدة المستقبلي.
- ✓ افترض مرونة الأسعار وخاصة معدل الفائدة، ورفضها لفكرة مصيدة السيولة في الطلب على النقود.
- ✓ افترض أن المعلومات الماضية لن تؤثر على معدل الفائدة الحالية، إلا في حالة ظهور معلومات جديدة، أو أحداث غير متوقعة.

المطلب الثالث: أنواع معدل الفائدة

يمكن تصنيف أنواع معدلات الفائدة حسب المدة أو حسب الموقع:

1. حسب معيار المدة²: إن فكرة معدل الفائدة مرتبطة بفكرة النضج والمدة، حيث القرض والتوظيف الذي تكون مدته 10 سنوات يختلف عن القرض والتوظيف الذي تكون مدته سنة. وهذا الاختلاف يكمن في العائد بالنسبة للتوظيف والتكلفة بالنسبة للقرض. وحسب معيار الزمن نجد ثلاثة أنواع من معدلات الفائدة:

- ✓ معدل الفائدة القصير الأجل: مرتبط بالعمليات التي تقل مدتها عن سنة؛
- ✓ معدل الفائدة المتوسط الأجل: مرتبط بالعمليات التي تتراوح مدتها ما بين سنتين و 7 سنوات؛
- ✓ معدل الفائدة طويل الأجل: مرتبط بالعمليات التي تزيد مدتها عن 7 سنوات.

2. حسب معيار الموقع: ينقسم الى نوعين هما:³

1.2 معدل الفائدة حسب السوق النقدي: هو المعدل الذي تستعمله البنوك والمؤسسات المالية وعلى أساسها

يتم تداول الأوراق المالية قصيرة الأجل ويندرج من ضمنها:

- ✓ معدل الفائدة على الأموال المقترضة (يوم واحد، لشهر واحد، لثلاثة أشهر، لستة أشهر)؛
- ✓ معدل إصدار السندات القابلة للتداول.

* هذه المعدلات تتغير مع شروط السوق والوضعية المالية للأعوان الاقتصادية، الحركات الدولية لرؤوس الأموال وتدخلات بنك الإصدار، والتي تتأثر بمعدل الفائدة الأجنبي وسعر الصرف.

¹ فتيحة بنابي مرجع السابق ص 86

² سهيلة الموفق مرجع سابق ص 100

³ فتيحة بنابي مرجع سابق ص 10

الفصل الأول: الإطار النظري حول سعر الصرف ومعدل الفائدة والتضخم

2.2. معدل الفائدة حسب السوق المالي: هي تلك السوق التي يتم فيها تداول الأوراق المالية طويلة الأجل، سواء كانت هذه الأوراق تمثل مستند مديونية كالسندات أو مستند ملكية كالأسهم. والمعدلات المتواجدة على مستوى هذه السوق هي :

✓ معدلات إصدار الأوراق ذات المعدل الثابت؛

✓ معدلات السندات المضمونة من طرف الدولة (خاصة بالقطاع العام) ؛

✓ معدلات السندات الغير مضمونة (خاصة بالقطاع الخاص).

*هناك أنواع أخرى مثل¹:

✓ **معدل الفائدة البسيط:** هو المعدل المحسوب على أساس المبلغ المقترض أو المودع سواء حصل المقرض أو المودع على فوائد بصورة دورية أو تركها ليحصل عليها في نهاية المدة بحيث تضاف الفائدة إلى الأصل عند تسديد المبلغ وعليه يبقى المبلغ الذي تحسب عليه الفائدة ثابت طوال مدة القرض أو الإيداع .

✓ **معدل الفائدة المركب:** تضاف الفائدة في آخر كل فترة من فترات القرض إلى أصل المبلغ الذي أنتجها وتعامل معاملة المبلغ الإجمالي من حيث إنتاجها للفوائد عن الفترات اللاحقة

¹ سهيلة الموفق مرجع سابق ، ص101

الفصل الأول: الإطار النظري حول سعر الصرف ومعدل الفائدة والتضخم

المبحث الثالث: عموميات حول التضخم

لقد قيل الكثير في الآونة الأخيرة عن تدهور الوضع الاقتصادي ، دون إدراكهم وإلمامهم بمؤثراته الكلية، فمعظم اهتمامهم عليه ما يلمسونه ويتأثرون به من الظواهر التي تمر في حياتهم اليومية، وأبرزها: ارتفاع الأسعار، وانخفاض قيمة النقود، وهذا ما يسمى بالتضخم. الذي ترتب عنه انعكاسا على السياسات المتبعة في اقتصاد الدولة، مما دل على فشل هذه السياسات في تحقيق التوازن العام للأسعار، ومن هنا سنركز على نشأة التضخم ومفهومه وأنواعه والنظريات المفسرة له، سيتم معرفة إجابتها في هذا المبحث:

المطلب الأول: مفاهيم نظرية حول التضخم

تناولت في هذا المطلب نشأة التضخم ومفهومه وطريقة قياسه :

الفرع الأول: نشأة التضخم

مر التضخم بعدة عصور مهمة وهي القديمة والوسطى والحديثة ، سنوضحها كالتالي ¹ :

1.العصر القديم : يتميز هذا العصر ب:

✓ ضخ في الأسواق مقادير كبيرة من الذهب والفضة إبان فتوحات "الاسكندر الاكبر" المستولى عليها من الدول المفتوحة، مما الى ارتفاع حاد في الاسعار.

2.العصور الوسطى :

✓ اكتشاف القارتين الأمريكتين بحيث غزا الاسبان على الامدادات الاولى من الذهب والفضة من رعاياهم الجدد مع رفع الاسعار؛
✓ نشوب الحرب سنة 1689 بين فرنسا وإنجلترا. مما تورطت الحكومة البريطانية في عملية اقراض ثقيلة ؛
✓ انشاء بنك إنجلترا سنة 1694 هو أول تضخم ائتماني معترف وانتهى بأزمة مالية .

3.العصر الحديث:

✓ اصدار فرنسا عملة ورقية غير قابلة للتحويل للتغلب على همومها لكن بسبب الاعداد الضخمة فقدت قيمتها وتوقف قبولها؛
✓ عانت البلدان الاخرى من تضخمات قاسية بعد لحرب العالمية الأولى ؛
✓ كان وضع العملة أقل فوضوية وارتفاع كبير في الأسعار بعد الحرب العالمية الثانية؛
✓ قامت الولايات المتحدة الأمريكية في توليد التضخم بسبب نظام "وودز" وأثرت على العالم بأسره.

¹ أحمد محمد عادل عبد العزيز. الفائدة والتضخم بين النظرية والواقع، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية محصر، منشور 2016، ص23-25

الفصل الأول: الإطار النظري حول سعر الصرف ومعدل الفائدة والتضخم

الفرع الثاني: مفهوم التضخم وأسبابه

يختلف المفكرون والباحثون في إعطاء مفاهيم لغوية إصطلاحية، فتطرق إلى مفهوم التضخم لغوياً ثم إصطلاحاً
1. تعريف التضخم¹:

1.1 لغة : أصله من كلمة "ضخم" : "أي الغليظ في كل شيء"

2.1 اصطلاحاً: اختلف المفكرين والاقتصاديين حول تعريف موحد، إلا أنهم يتفقون على أنه:

✓ ارتفاع في الأسعار .

✓ هو زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة الأسعار بسبب زيادة الطلب على العرض.

2. أسباب التضخم

* يرى (حسن، 2004): إن التضخم له أسباب نقدية، أسباب هيكلية، ارتفاع التكاليف وهي كالتالي²:

1. الأسباب النقدية: أول الأسباب التي أُرِجى إليها التضخم هو زيادة المعروض النقدي عن حد التوازن. ويمكن أن نعزي زيادة المعروض النقدي إلى أسباب عدة منها:

✓ زيادة الإصدار النقدي لتمويل عجز الموازنة مما يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي عن حد التوازن بين الناتج وكمية النقد ما ينعكس سلباً على قيمة النقود أي ارتفاع الأسعار.

✓ زيادة الإقراض مما يحرك عجلة الاستثمار والاستهلاك فيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع الأسعار (عندما لا يستطيع العرض تلبية الطلب بالسرعة المطلوبة).

✓ زيادة سرعة دوران النقود في مرحلة الانتعاش الاقتصادي حيث يتم تحويل المدخرات نحو الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة الدخول و بالتالي زيادة مخصصات الإنفاق الاستهلاكي وبالتالي زيادة الطلب ومنه إلى ارتفاع الأسعار

2. الأسباب الهيكلية تعتبر الحالة الصحية هي توازن العرض مع الطلب أما التشوهات الهيكلية في بنية الاقتصاد الناتجة عن عدم توازن العرض والطلب، نميز حالات مختلفة مثل:

✓ عدم قدرة العرض على تلبية الطلب خاصة في مرحلة التشغيل الكامل، فإن أي زيادة في الطلب ستؤدي إلى زيادة حتمية في الأسعار.

✓ في حالة تطبيق سياسة توسعية أو زيادة إصدار النقد في ظل التشغيل الكامل أو عن تفاوت في درجة تطور القطاعات الاقتصادية،

✓ إن القطاعات المتطورة تزدهر وتؤدي إلى ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة الطلب على انتاجها

✓ القطاعات المتخلفة تبقى على حالها بداية، ثم إلى أن ترتفع أسعار منتجاتها نتيجة لحالة من الفوضى

السعرية، وليس زيادة الطلب وبالتالي تسود حالة من ارتفاع الأسعار الكلية خاصة في البلدان النامية

¹ جمال محمد حماد، التضخم وأثاره الاجتماعية دراسة ميدانية على عينة من الفقراء لمحافظة المنوفية حوليات أداب عين شمس، المجلد 42، مصر، 2014، ص 43

² ميس توفيق مستلم، مذكرة الماجستير حول: استخدام أسلوب استهداف التضخم في الدول النامية وامكانية تطبيقه في سورية، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2015، ص 31-32

الفصل الأول: الإطار النظري حول سعر الصرف ومعدل الفائدة والتضخم

3. التكاليف: هي أحد عناصر السعر، وترتفع التكاليف إما بسبب:

- ✓ ارتفاع تكاليف عناصر الانتاج المستوردة تؤدي إلى زيادة تكلفة الانتاج؛
- ✓ ارتفاع أجور العمال ما يؤدي إلى زيادة الأسعار من قبل المستثمرين بنسبة أعلى من نسبة ارتفاع الأجور

الفرع الثالث: قياس التضخم

يتم قياس التضخم بأهم المؤشر وهو ¹:

الرقم القياسي لأسعار المستهلكين: يعمل هذا المؤشر على رصد واقع التغيرات التي تطرأ على أسعار السلع والخدمات بشكل عام لمعرفة مدى التغير في القوة الشرائية لوحدة النقود وما يترتب عليها من تعديل في الأجور وأسعار الخدمات دراسة المستوى المعيشي الاقتصادية، للفرد، واتجاهات تطور مستويات الإنتاج مقارنة بمستويات الطلب للسياسات الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار

*يتم قياس مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلكين عن طريق الخطوات التالية:

- ✓ تحديد مجموعة من السلع الأكثر استهلاكاً من قبل أفراد المجتمع (كالسكن، والغذاء، والتعليم، وغيرها)، بما يمثل سلة السلع والخدمات التي يشتريها المستهلك المتوسط؛
- ✓ إيجاد أسعار السلع والخدمات المتضمنة في السلة لنقطة زمنية محددة؛
- ✓ حساب تكلفة سلة السلع والخدمات باستخدام بيانات الأسعار خلال فترات زمنية مختلفة؛
- ✓ تحديد سنة واحدة كعام الأساس، كمعيار للمقارنة مع السنوات الأخرى؛
- ✓ حساب مؤشر أسعار المستهلك عن طريق: قسمة سعر سلة السلع والخدمات في سنة محددة على سعر السلة نفسها في سنة الأساس $100 \times$
- ✓ حساب معدل التضخم: ممثلاً النسبة المئوية للتغير في مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلكين ما بين فترتين زمنيتين.

¹ رانيا الشيوخ طه، " التضخم أسبابه، آثاره، وسبل معالجته" سلسلة، كتيبات تعريفية العدد (18)، صندوق النقد العربي، 2021، ص16، 15

الفصل الأول: الإطار النظري حول سعر الصرف ومعدل الفائدة والتضخم

المطلب الثاني: أنواع التضخم

* هناك ثمة أنواع من التضخم بحسب عدد من المعايير وذلك على النحو التالي:

1. معيار تحكم الدولة في جهاز الأسعار: تم تقسيم التضخم إلى نوعين هما:¹

✓ **التضخم المفتوح:** ترتفع الأسعار بحرية لتحقيق التعادل بين العرض والطلب دون أي تدخل من جانب الدولة.

✓ **التضخم المكبوت:** هو التضخم الذي تحدد الدولة فيه سقفا للأسعار لمنعها من الاستمرار في الارتفاع ومن ثم الحد في حركات الاتجاهات التضخمية لتجنب آثارها الغير المواتية.

2. معيار حدة التضخم: للتضخم ثلاثة أنواع كما يلي:

✓ **التضخم الجامح:** ترتفع الأسعار بشكل مستمر وسريع يصعب السيطرة عليها، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج وخفض الأجور الحقيقية للعمالة.

✓ **التضخم غير الجامح:** ترتفع الأسعار بمعدلات أقل، ويكون علاجه في متناول السلطات النقدية (البنك المركزي)

✓ **التضخم المعتدل:** تزيد الأسعار بنسبة معتدلة، مما يدفع المستهلكين لزيادة مشترياتهم على الفور من أجل تجنب ارتفاع الأسعار في المستقبل

3. معيار مصدر الضغط التضخمي: ينقسم التضخم إلى أربعة أنواع رئيسة تشمل:

✓ **تضخم دفع الطلب:** عند ارتفاع مستوى الطلب المجتمع وبقاء الإنتاج عند نفس المستوى، مما يعجز القطاع الإنتاجي عن تلبية الزيادة في الطلب الكلي، فيختل التوازن الكلي

✓ **تضخم دفع النفقة:** تنتج الضغوط التضخمية عن ارتفاع تكلفة الإنتاج لأي مكون يدخل في إنتاج السلع (المواد الخام، الوقود، أو غيرها)، بالتالي يلجأ المنتجون إلى رفع أسعار هذه السلع والخدمات لتغطية الارتفاع في مدخلات الإنتاج

✓ **المستورد التضخم:** عندما تتعرض العملة المحلية لضغوطات نتيجة انخفاض قيمتها أمام العملات الأجنبية، مما ترتفع بشكل كبير أسعار السلع المستوردة في السوق المحلية ومنه يتحمل المستهلكون كلفة هذا الانخفاض في قيمة العملة عند قيامهم باستهلاك سلعة أو خدمة مستوردة بالكامل أو بها مكون مستورد.

✓ **توقعات التضخم:** عند إدراك المستهلكون أن المستوى العام للأسعار في دولتهم تتجه بشكل عام نحو الارتفاع، سيدفعهم ذلك إلى تضمين هذه الزيادة في الأسعار في أية تعاقدات مستقبلية وهو ما يدفع باتجاه المزيد من تصاعد الأسعار

¹ رانيا الشيخ طه، مرجع سابق، ص 10، 15

الفصل الأول: الإطار النظري حول سعر الصرف ومعدل الفائدة والتضخم

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للتضخم

تطرق في هذا المطلب حول النظريات المفسرة للتضخم ثم الأسباب على النحو التالي:

الفرع الأول: النظريات المفسرة للتضخم

اختلف المفكرون والباحثون في تفسير طبيعة ظاهرة التضخم باختلاف النظريات التي ينتمون إليها ومنه نستعرض النظريات وفقا تسلسلها الزمني كالتالي :

1. تفسير التضخم حسب الفكر الكلاسيكي : اعتبر الكلاسيك أن السبب الرئيس للتضخم يرجع إلى الزيادة في كمية النقد المتداول، ومن أهم الافتراضات التي اعتمدتها هذه النظرية في تفسيرها وتحليلها للظواهر التضخمية نذكر ما يلي:¹

- ✓ ترجع التغيرات الحاصلة في الأسعار إلى التغيرات الطارئة في كمية النقد المتداول وبالنسبة نفسها؛
- ✓ تتناسب كمية النقود طرديا مع الأسعار، وتتناسب عكسيا مع قيمة النقود التي تمثلها؛
- ✓ تتناسب كمية النقود طرديا مع الطلب على السلع وعكسيا مع العرض عليها؛
- ✓ افتراض حالي التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج وطلب النقود لأغراض التبادل فقط؛
- ✓ يعتبر العامل الرئيس المؤثر في مستوى الأسعار هو كمية النقود، أما سرعة التداول النقدي وكمية المبادلات فتعتبران عناصر ثابتة ليس لها أي تأثير في حركات الأسعار بخاصة في الأمدن القصير والمتوسط .

*لقد اعتمد الكلاسيك في تحليل التضخم على معادلة التبادل لـ «فيشر» والتي تقرر أن قيمة النقود تتحدد وفقا للعرض والطلب عليها وبذلك قد تم اعتبارها كسلعة مثل بقية السلع،

وتأخذ هذه المعادلة : $M \cdot V = P \cdot T$

حيث تمثل M : كمية النقود، V سرعة التداول، P المستوى العام للأسعار، و T حجم المبادلات.

*توضح صيغة فيشر العلاقة الطردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، وقد تم إدخال تعديلات على هذه الصيغة من قبل «ألفريد مارشال» ورواد مدرسة «كامبردج»، وذلك بإحلال الطلب على النقود مكان سرعة دورانها والنتائج القومي الحقيقي بدلا من حجم المعاملات.

¹ علي مكيد، علاء الدين عشيظ، أثر السياستين النقدية والمالية في التضخم: حالة الاقتصاد الجزائري (1990-2015)، البحوث الاقتصادية العربية / العددان 78 - 79، 2017، ص 75،

الفصل الأول: الإطار النظري حول سعر الصرف ومعدل الفائدة والتضخم

$$M = K. Y = K. P. T$$

*وأصبحت الصيغة :

حيث تمثل:

✓ Y: الناتج القومي الحقيقي

✓ K: نسبة الدخل التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها لغرض المعاملات

*ومنه يتضح أن معادلة التبادل تقرر أن استقرار الأسعار يرتبط بسرعة التداول وكذا مستوى الإنفاق، بينما تقرر معادلة «كامبردج» أن استقرار الأسعار يرتبط بالنسبة من الدخل التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها لغرض المبادلات

2. تفسير التضخم في النظرية الكينية¹:

وجه الاقتصاديون الكينيون انتقادات جوهرية لتفسير الكلاسيكيين للتضخم على أنه نتاج للزيادة في عرض النقود، حيث ركز التحليل الكينزي على إمكانية الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية وعوامل الإنتاج، باعتبار إمكانية وجود حالة عدم تشغيل كامل للموارد. ويرى رواد هذه المدرسة أنه لا بد من الحد من التوسع في الإنفاق النقدي في حالة الوصول إلى التشغيل الكامل، حيث تنعكس زيادة عرض النقود في شكل زيادات متتالية في الأسعار من دون أن تكون مقرونة بزيادة حقيقية في الإنتاج، كما أكدوا أن مستوى الأسعار، كما يعتمد على العادات النقدية السائدة والسياسات الاقتصادية للحكومة، وبالتالي فإن التضخم يتحدد من خلال ثلاثة عوامل هي:

✓ فوائض الطلب الكلي الإيجابية: وتعكس فائض الطلب الكلي على العرض الكلي؛

✓ فوائض العرض الكلي السلبية: وتعبر عن عدم مرونة العرض الكلي في مواجهة الطلب الكلي المرتفع؛

✓ مستويات العمالة والتشغيل: وتعبر عن مستويات التضخم المرتفعة كلما كان الاقتصاد يقترب من حالة التشغيل الكامل.

3. تفسير التضخم في النظرية النقدية المعاصرة: يرى "فريدمان" أن التضخم هو ظاهرة نقدية بحتة ، فهو يعرب عن اختلال التوازن بين عرض النقود وبين الطلب عليها؛ وأن أي محاولة لتحليل أسباب الزيادة في المستوى العام للأسعار تنتهي عادة إلى وجود علاقة إحصائية بين هذه الزيادة وبين النمو في كمية النقود المتداولة. ويرى النقديون أن ظاهرة الافراط في عرض النقد يجب أن تبحث فقط من خلال العلاقة القائمة بين كمية النقود وحجم المعروض من السلع والخدمات²

¹ علي مكيد ، علاء الدين عشيظ مرجع سابق ص75

² إيمان بن زروق. أطروحة دكتوراه حول: التضخم قياسه وآثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري، شعبة اقتصاد نقدي وبنكي . ،قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة باتنة 2020 / 2021 ص. 27.

الفصل الأول: الإطار النظري حول سعر الصرف ومعدل الفائدة والتضخم

4. تفسير التضخم حسب التوقعات الرشيدة : من بين أصحاب هذه النظرية "جالبريت" "جوان"، "روبنسون"، "توماس"، حيث أعطت هذه النظرية دورا كبيرا للعوامل الاجتماعية والمؤسسة في تحليلهم للتضخم. * يرى جالبريت "أن هناك عاملين أساسيين في زيادة التضخم هما ¹:

1.4. الاحتكارات: يقع الاحتكار نتيجة لوجود مؤسسات انتاجية ضخمة تهيمن على السوق، وتقوم بالسيطرة في تحديد الأسعار وبالتالي تحدد الأسعار خارج اطار العرض والطلب في السوق. وتتخذ هذه المؤسسات نوعين من الاستراتيجيات وهما:

1.1.4 الاستراتيجية الدفاعية ، تقوم المؤسسات بهذه الاستراتيجية من أجل السيطرة والهيمنة على السوق وإبعاد كل منافس أو منتج صغير عن طريقها، وذلك بواسطة :

✓ تخفيض أسعار المنتجات إلى مستوى يؤدي بالمنافسين إلى تحقيق خسائر.
✓ سياسة الاغراق.

✓ التحكم والسيطرة على المواد الأولية والخام .
✓ الدعاية والإعلام من أجل تحطيم المنافسين بخلق طلب كبير على منتجاتها.

2.1.4. الاستراتيجية الهجومية: بعد ما تنتهي من الاستراتيجية الدفاعية وتثبيت مكانتها في السوق تبدأ بتحديد الأسعار التي تحدد لها أقصى ربح ممكن

2.4. النقابات العمالية: يرى "جالبريت" أنه كلما كانت النقابات قوية فإنها تخضع المؤسسات إلى زيادة أجور العمال، فالمستفيد من هذه الزيادات والتراكمات هي المؤسسات الاحتكارية بحصولها على ارباح اضافية وذلك من خلال رفع الأسعار.

¹ طلحة محمد ، أطروحة دكتوراه حول: "قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف ، النمو الاقتصادي) بالجزائر الفترة الممتدة 1970-،

"2017"، تخصص: اقتصاد كمي ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ،جامعة أبي بكر بلقايد ،تلمسان ،دفعة 2018/2019 ،ص26

الفصل الأول: الإطار النظري حول سعر الصرف ومعدل الفائدة والتضخم

المطلب الرابع: تأثير متغيرات الدراسة

تطرقنا الى تأثير معدلات التضخم والفائدة على سعر الصرف

الفرع الأول: تأثير معدل التضخم على سعر الصرف¹

يؤثر معدل التضخم مباشرة على الصرف بشكل نسبي، فإذا كانت نسبة التضخم في الداخل تزيد من نسبة التضخم العالمي، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف تدريجياً بنسبة الفرق بين التضخم العالمي والتضخم المحلي عن طريق زيادة العجز في ميزان المدفوعات المترتب عن الهبوط النسبي في أسعار الواردات أو ارتفاع الاسمي للقوة الشرائية للعملة الوطنية

إن درجة التشابه في نسب التضخم تعتبر من العوامل المهمة في التأثير على اختيار نظام الصرف، فالدولة ذات التضخم المرتفع ستتبنى أسعار الصرف المرنة، بينما الدول ذات التضخم المنخفض ستلجأ إلى تثبيت أسعار الصرف فيما بينها.

عندما يكون معدل التضخم المحلي شديداً ارتفاعاً، يمكن لسعر الصرف أن يساعد في توفير المصدقية لبرنامج تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال إتاحة أداة اسمية تتسم بالوضوح والشفافية، ويفضل أيضاً استخدام أداة لتثبيت سعر الصرف، نظراً لعدم استمرار الطلب على النقود في ظل انخفاض الشديد في معدل التضخم، الأمر الذي يتناقض مع الرأي التقليدي بأنه كلما تباعد معدل التضخم في أحد البلدان عن مثله لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين، كلما كان من الأفضل استخدام سعر صرف ثابت، وفي بعض الحالات يمكن لسعر الصرف الثابت أن يعمل على انضباط سياسات البلد المعنية وخاصة السياسات المالية العامة، ويطبق هذا على وجه الخصوص على البلدان النامية التي لا تملك نفس قدرات الاقتصاديات المتقدمة مع الفصل بين السياسات المالية والسياسات النقدية، إذ أن سعر الصرف الثابت يؤدي إلى تقييد استخدام السلطات لضريبة التضخم كمصدر للإيرادات.

الفرع الثاني: تأثير معدل الفائدة على سعر الصرف

تعتبر معدلات الفائدة وتوقعات المتعاملين من أهم محددات معدل الصرف التوازني الناتج عن قوى العرض والطلب، عند التساوي بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من إحدى العملات، عندما نكون في ظل الحركة التامة لتتنقل رؤوس الأموال والإحلال التام للأصول، فإذا كان العائد المتوقع على الأصول المحررة بالدولار مثال أكبر من العائد المنتظر بالنسبة للأصول المحررة بعملات أجنبية، فإن جميع المتعاملين المحليين أو الأجانب كانوا يطلبون الأصول الأولى وبكميات كبيرة. والعكس صحيح عندما تكون العوائد المتوقعة على الأصول المحررة بعملة أجنبية أكبر من العوائد المتوقعة المحررة بالدولار، وبالتالي يكون سعر الصرف في حالة توازن عندما تكون العوائد المنتظرة متساوية في كلتا الجهتين²

¹ نوة بن يوسف، أثر التضخم على سعر صرف الدينار الجزائري دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2015، مجلة كليات العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 16، جامعة بوزياف، المسيلة، 2016، ص 88

² سعاد بوزيدي، دليلة طالب، "أثر تغير سعر الفائدة وعرض النقد على سعر الصرف الحقيقي دراسة قياسية لحالة الجزائر"، منشورات خبير البحث: تقييم سياسة التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة السياسات الاقتصادية في الجزائر، العدد 07 مكرر، المجلد 5، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2017، ص 45.

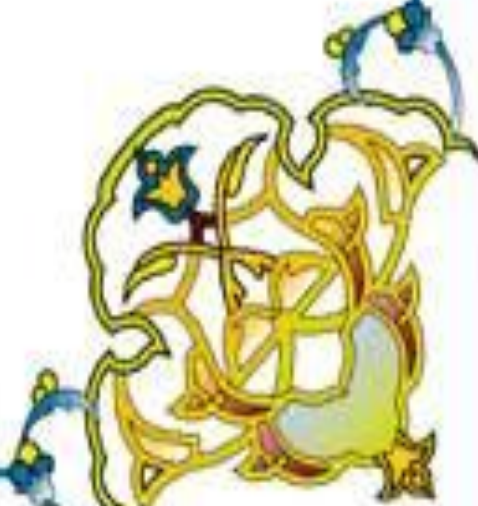
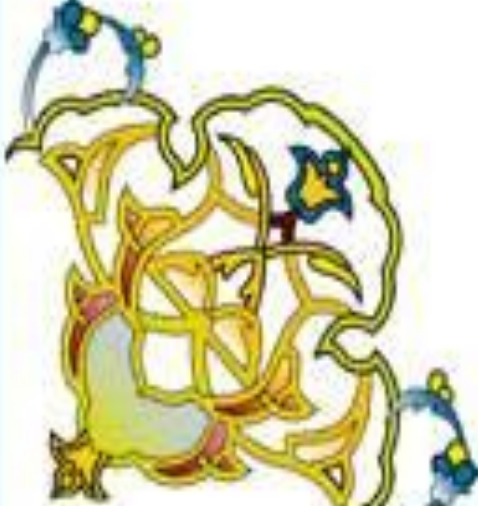
خلاصة الفصل

تناولت في هذا الفصل الركائز المهمة لاقتصاد الدولة (سعر الصرف، معدل الفائدة، التضخم) من خلال إعطاء مفاهيم عامة حولهم، بحيث يعتبر سعر الصرف هو شراء أو بيع عملة ما مقابل وحدة واحدة من عملة أخرى"، أما معدل الفائدة هو الثمن الذي يدفعه المقترض مقابل تحلي المقرض عن النقود (أي منفعة النقود) خلال فترة زمنية معينة. وتم تحديده وفق عدة نظريات منها: النظرية الكلاسيكية، النظرية الكينزية والنظرية الكينزية الحديثة. أما التضخم هو ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار، والسبب الذي يقف وراء بروز ظاهرة التضخم يعود لزيادة الطلب على السلع والخدمات وارتفاع التكاليف والتغيرات الهيكلية. كما اختلفت النظريات والمدارس الاقتصادية التي حاولت تفسيره ومن بين هذه النظريات: النظرية الكلاسيكية، النظرية الكينزية، النظرية المعاصرة للنقود، بحيث تقوم الحكومة بمعالجته من خلال إتباع السياسات المالية والنقدية (سعر الصرف، معدل الفائدة) وأدواتها.



الفصل التطبيقي :

دراسة قياسية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022



تمهيد:

من خلال ما توصلنا اليه من الأدبيات النظرية والدراسات المتعلقة بالمتغيرات الدراسة، سنحاول في هذا الفصل إسقاط دراستنا لمعرفة واقع وتطور كل من سعر الصرف، سعر الفائدة ومعدلات التضخم في الجزائر. كما سنحاول لمعرفة الاثر بين معدلات التضخم والفائدة على سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990-2022) باستخدام اختبار ADF واختبار التكامل المتزامن "جوهانسن" واستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد

✓ المبحث الأول: دراسة تحليلية حول متغيرات الدراسة في الجزائر

✓ المبحث الثاني: الدراسة القياسية لمتغيرات الدراسة في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

المبحث الأول: دراسة تحليلية حول متغيرات الدراسة في الجزائر

سنتطرق في هذا المبحث على تطور الصرف ومعدل الفائدة والتضخم في الجزائر بالتفصيل:

المطلب الأول: سعر الصرف في الجزائر

في الفترة بين الاستقلال عام 1962 وحتى بداية الأزمة الاقتصادية عام 1986، كانت الحكومة الجزائرية تتحكم بشكل كبير في سعر الصرف وتحدده بشكل ثابت. وفي هذا النظام، كانت الحكومة تتدخل بشكل مباشر في السوق لشراء أو بيع العملة المحلية للحفاظ على سعر الصرف على مستوى محدد. ومع ظهور أزمة اقتصادية شديدة في منتصف الثمانينيات، أصبح من الواضح أن هذا النظام لم يعد مستداماً وأنه يتطلب إصلاحات هيكلية. وفي عام 1986، اتخذت الحكومة الجزائرية قراراً بتحرير سعر الصرف وتحويله إلى نظام مرن، حيث تتحدد قيمة الدينار الجزائري بحسب قوى العرض والطلب في السوق. ومنذ ذلك الحين، تمكنت الجزائر من تحسين سياساتها النقدية والمالية وتعزيز قدرتها على التحكم في سعر الصرف. وقد شهدت قيمة الدينار الجزائري تغيرات متفاوتة خلال الفترة الممتدة بين (1986-2000) وحيث تأثرت بعوامل عدة، بما في ذلك معدلات النفط والغاز وتحركات الاقتصاد العالمي.

الفرع الأول: التطور التاريخي سعر الصرف في الجزائر

*مر سعر الصرف في الجزائر بثلاث مراحل وهي كالتالي:

المرحلة الأولى: تطور نظام الصرف للفترة 1962-1986:

بدأ سعر الصرف بعد الاستقلال مرتبط بالفرنك الفرنسي بحيث النظام الاقتصادي متدهورا نظرا لقلّة الكفاءات المسيرة و المنتجة، وتميز نظام الصرف بالثبات لمدة طويلة تجاوزت العشريتين (1962-1986) وكان يقضي بتسخير كل الأدوات الاقتصادية لهدف تحقيق المخططات التنموية من طرف السلطات المركزية، وبتسيير سعر صرف الدينار بهذه الكيفية إلى تحديد تكلفة إدارية وليست اقتصادية للعملة الصعبة، أي أن سعر العملة الصعبة بالدينار لا تربطه أية علاقة

كما من المفروض أن يكون بكفاءة الاقتصاد الوطني، وهكذا انفصل عن الواقع الاقتصادي فنتج عن ذلك سلوك غير عقلاني في استخدام الموارد الأكثر ندرة المتمثلة في العملة الصعبة، إضافة إلى الأسلوب قد أعطى لسعر صرف الدينار قيمتين : الأولى تحددها السلطات النقدية إداريا والثانية تحدد في السوق الموازية¹.

¹ الحسن درودوي، لخضر لقلبي، سعر الصرف في الجزائر، المجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 01، جامعة المسيلة، 2017، ص126.

* حيث مرت هذه المرحلة بنمطين هما¹:

1. النمط الثابت بالنسبة لعملة واحدة: تتكون من مرحلتين:

1.1. الانتماء للفرنك الفرنسي (1962-1963):

في هذه الفترة كانت الجزائر منتدبة في منطقة الفرنك والتي كانت تتميز بقواعد الصرف التالية:

✓ مراقبة الصرف أثناء العمليات التجارية مع الدول الخارجة عن نطاق الفرنك.

✓ حرية التجارة الخارجية وحركة رؤوس الأموال داخل المنطقة.

وبعد مواجهة الأخطار المترتبة عن هجرة رؤوس الأموال واختلالات ميزان المدفوعات جعلت الجزائر تغادر منطقة

الفرنك لتسير بمفردها ، وباستقلالية سياستها النقدية والمصرفية

2.1. التثبيت بالنسبة للفرنك الفرنسي (1964-1973):

بدأت سياسات الصرف بإدراج عملة وطنية مستقلة في 10 أبريل 1964 ، معرفة بالتعادل الثابت مع الفرنك

الفرنسي يعني : 1 دينار يساوي 1 فرنك فرنسي وبقيمة ذهبية تقدر ب 0.18 غ ، أما قيم العملات الأخرى

فتقاس بتعادلها مع الفرنك الفرنسي وهذا في إطار نظام بروتون وودز. ومن النتائج السلبية لهذه السياسة هو

انخفاض قيمة الفرنك بالنسبة للدولار ، مما أدى إلى تدهور الدينار بالنسبة لباقي العملات الرئيسية. ونظرا لنتائج

نظام بروتون وودز وتقلبات العملات، أُجبرت الجزائر على تغيير سياستها المصرفية بداية من 1973.

2. نمط الثبات بالنسبة لسلة عملات 1973-1994 :

بداية من 1973: قررت الجزائر جعل الدينار بدلالة سلة ل 14 عملة وذلك للابتعاد عن خطر الارتباط بعملة

واحدة، وهذا بتحمل الصدمات النقدية بسلة عملات مختلفة.

ترجيح عملات السلة هو بدلالة حصة العملة في المبادلات التجارية، والتوزيع حسب العملة الصعبة للديون

الخارجية ،، فإن الدولار الأمريكي يحتل مكانة نسبية مهمة في السلة (في حدود 40%) ، انطلاقا من تواجده

المسيطر على مستوى مداخيل للتصدير، (95%) من الإيرادات تأتي من صادرات المحروقات والتي هي مبنية بـ

(الدولار الأمريكي في السوق العالمي)

تحسب معاملات المستعملة على أساس هيكلية جانب النفقات من ميزان العملات الجاري، كل عملة لها وزن في

جانب الإنفاق من الحساب الجاري الذي يشمل على²:

✓ الواردات من السلع والخدمات

✓ الفوائد المدفوعة على خدمة الديون الخارجية.

✓ تسديد رأسمال

¹ بوعلام مولاي ،مذكرة ماجستير حول: "سياسة سعر الصرف في الجزائر"، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ،

2015، ص44، 45

² عبد الجليل هداجي ،محمد بن سعي ، تطور نظام الصرف الدينار الجزائري، مجلة التكامل الاقتصادي ،المجلد 03، لعدد 03، جامعة ادرا ،2015، ص67، 68

الفصل التطبيقي: "دراسة قياسية في الجزائر" خلال الفترة 1990-2022

*كما يوضح في الجدول التالي:

جدول رقم (1) : عناصر السلة المرجعية

العملة	الالتزام (%)
الدولار الأمريكي	40.15
الفرنك الفرنسي	29.2
دوتش مارك الألماني	11.5
اليرا الإيطالي	4
الجنيه الاسترليني	3.85
الفرنك البلجيكي	2.5
الفرنك السويسري	2.25
البيزطة الإسبانية	2
الفلوران الأيرلندي	1.5
الدولار الكندي	0.75
الكورونة الدنماركية	0.2
الكورونة النرويجية	0.1
الشلنق النمساوي	0.5
الكورونة السويدية	1.5

المصدر : بنك الجزائر

المرحلة الثانية : تطور نظام الصرف الجزائري بين (1986-1994)

تميزت هذه المرحلة بصعود العديد من التشريعات والنصوص التنظيمية التي توفر شروط استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية ، أما في ما يخص نظام الصرف فقد حدثت فيه عدة تغييرات أهمها¹:

✓ في سنة 1989 قامت الجزائر بتخفيضات متتالية للعملة الوطنية، استنادا إلى شروط صندوق النقد الدولي، وقد عملت الجزائر على تطبيق سياسة نقدية متشددة في تلك الفترة، مما أدى إلى تحسن في الموازنة العامة، لكن التدهور في احتياطي العملة الصعبة قد استمر، واستمر معه التخفيض في قيمة العملة حيث أصبح الدولار الواحد يعادل 21.8 دج سنة 1992.

✓ في سنة 1993 حدث استقرار نسبي في قيمة الدينار الجزائري إلى غاية إبرام اتفاق آخر مع صندوق النقد الدولي تمثل في برنامج التثبيت الاقتصادي سنة 1994 الذي تضمن إصلاحات هيكلية واقتضى تخفيضا لسعر صرف الدينار حيث انتقل من 23.4 دج مقابل الدولار الواحد سنة 1993 إلى 34.1 دج سنة 1994 بقرار من مجلس النقد والقرض تحت وصاية صندوق النقد الدولي

¹ الحسن دردوري، لخضر لقلبي، مرجع سابق، ص 128-129

المرحلة الثالثة. تطور نظام الصرف من (1994-2000):

ابتداء من أكتوبر 1994 اتبعت سياسة مرنة لإدارة الصرف وذلك لتحديد سعر الصرف تحت إدارة بنك الجزائر، وخلال فترة التصحيح الهيكلي فقد الدينار الجزائري جزءا كبيرا من قيمته بحيث انتقل من 24.1 دج لكل دولار أمريكي في سنة 1993 إلى 60.6 دج لكل دولار في سنة 1998 وتعلق ثبات الاستقرار بعاملين¹:

1.3. احتياط الصرف بكمية كافية: يسمح مستوى احتياطي الصرف بحماية سعر الصرف، كذلك فإن الصدمات البترولية لسنتي 1998 و 1999 أدت إلى نقص مستوى احتياطي الصرف من 8 مليار دولار سنة 1997 إلى 6.8 مليار سنة 1998 و 4.6 مليار سنة 1999، الذي أدى إلى ضغوطات واجهت سعر الصرف وأدت إلى انخفاض الدينار بـ 35% بالنسبة للدولار بين أكتوبر 1998 و أكتوبر 2000.

2.3. السياسة النقدية: إتباع سياسة نقدية مناسبة في إطار التبادل التجاري للعملة الوطنية يشكل شرط هام الاستقرار سعر الصرف، وتبعاً للصدمة البترولية لسنة 1998، تدهور سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري، إلا أن ارتفاع احتياطي الصرف تبعاً الارتفاع معدلات البترول في السداسي الثاني لسنة 1999 كان له الأثر لحالة توازن سوق الصرف. وتم تحقيق استقرار نسبي لسعر صرف الدينار في حدود 1 دولار يساوي 56 دج، والوصول إلى الاستقرار المالي.

¹ دلال بن سميّة، عائشة خليف، تطور قيمة الدينار الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية واثراً على بعض المتغيرات الاقتصادية، مجلة الحقوق وعلوم الإنسانية - العدد الاقتصادي، المجلد 33، العدد 02، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2018، ص 25

الفصل التطبيقي: "دراسة قياسية في الجزائر" خلال الفترة 1990-2022

الفرع الثاني: تحليل تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي

يوضح الجدول التالي ما يلي:

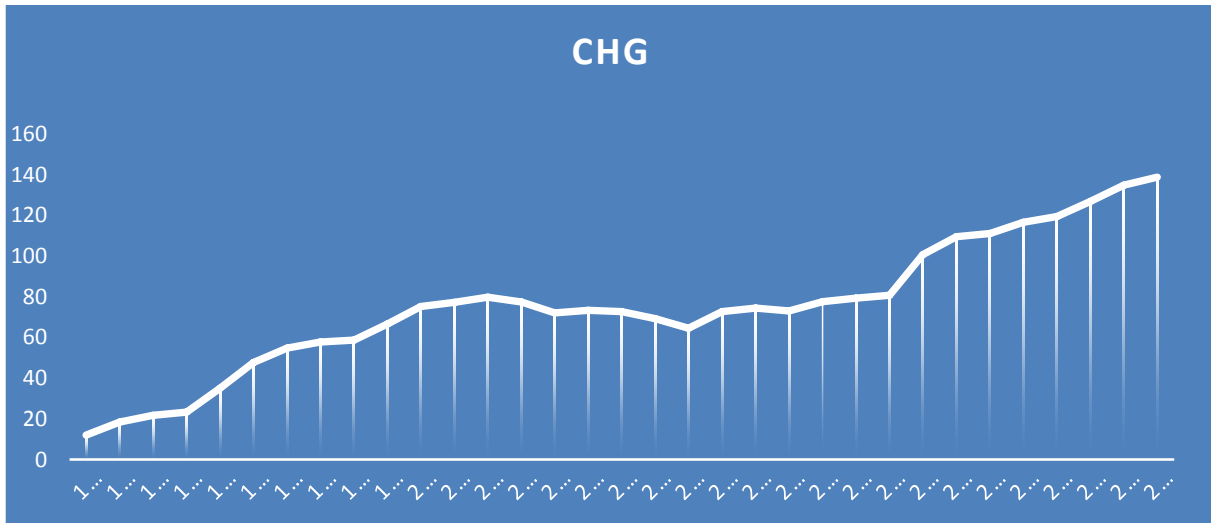
الجدول رقم (2): تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال فترة 1990-2022

السنوات	سعر الصرف DA	السنوات	سعر الصرف DA	السنوات	سعر الصرف DA	السنوات	سعر الصرف DA	السنوات	سعر الصرف DA
1990	12.02	1997	57.70	2004	72.06	2011	72.93	2018	116.59
1991	18.47	1998	58.73	2005	73.27	2012	77.53	2019	119.35
1992	21.83	1999	66.57	2006	72.64	2013	79.36	2020	126.70
1993	23.34	2000	75.25	2007	69.29	2014	80.75	2021	134.77
1994	35.05	2001	77.21	2008	64.58	2015	100.69	2022	138.64
1995	47.66	2002	79.68	2009	72.64	2016	109.44		
1996	54.74	2003	77.39	2010	74.38	2017	110.97		

المصدر: بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz

* كما يوضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (1): تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال فترة 1990-2022



المصدر: من اعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول .

الفصل التطبيقي: "دراسة قياسية في الجزائر" خلال الفترة 1990-2022

*نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه¹:

- أن تطور سعر الصرف الدينار الجزائري خلال مقابل الدولار خلال فترة (1990-2022) عرف اتجاهها تصاعديا وهو ما يؤكد على تدهور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة المدروسة باعتبار سعر الصرف الدينار الجزائري مرتبط أساسا بمستوى احتياطي الصرف لدى البنك المركزي ومنه سنوضح:
- ✓ انطلاقا من نوفمبر 1990 : تسريع تطبيق الإصلاحات وعملية الانزلاق بشكل ملحوظ، حيث انتقل معدل صرف الدينار إلى 12,02 دج / دولار في نهاية 1990. وقد استمر الانزلاق السريع في بداية 1991 بهدف الوصول به إلى مستوى الذي يسمح بالاستقرار ، وقد أعلن عن هذه الإجراءات خلال الفصل الثاني من سنة 1991 حيث تم تعديل معدل الصرف ليصل إلى 18.47 دج / دولار ، واستقر معد الصرف طيلة الأشهر قبل الاعتماد بالتخفيض الصريح في سبتمبر 1991 وهو قرار اتخذ من مجلس النقد والقرض يقضي بتخفيض بنسبة 22% بالنسبة للدولار وقد استقر سعر الصرف بـ 21.83 سنة 1992 و 23.34 سنة 1993 وبدون سابق انذار تم تخفيض طفيف بنسبة 10% وبهذا القرار أصبح سعر صرف مقابل الدولار 35.05 سنة 1994
- ✓ سيرا نحو نظام تعويم الصرف: تم انشاء سوق ما بين البنوك للعملة الصعبة يتم فيه السماح للبنوك التجارية بعرض العملة الصعبة بحرية سنة 1995 ليلغ سعر الصرف 47.66 ومع انشاء مكاتب الصرف سنة 1996 ليبلغ سعر الصرف 54.74 ومع تخفيض قيمة الدينار حتى يتوحد السعر الرسمي مع السعر الموازي لينتقل 57.7 سنة 1997 و 58.73 سنة 1998 بتغيير بسيط ليرتفع إلى 66.57 سنة 1999
- ✓ مع مطلع الألفية: انخفض سعر الصرف للدينار الجزائري مقابل الدولار حيث بلغ 77.21 دج مقابل الدولار في 2001 مقابل 75.26 دج للدولار . وبغية تقليل الفارق بين سعر الصرف الرسمي والموازي وبالتالي تقليل نمو الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية .
- ✓ أقدم بنك الجزائر خلال فترة 2000-2002 بتخفيض الدينار الجزائري بنسبة 5% ، لكن سرعان ما عاد سعر الصرف الدينار الجزائري نحو الارتفاع
- ✓ خلال فترة 2003-2008: تحسن سعر الصرف الدولار الأمريكي امام العملات السيادية بسبب ارتفاع معدلات النفط في الأسواق الدولية ، بحيث وصل سعر الصرف الإسمي للدينار الجزائري سنة 2003 بـ 77.39 دج بالنسبة للدولار ثم 77.06 للدولار سنة 2004 و 72.64 دج و 69.29 دج للدولار
- ✓ خلال سنتي 2006 و 2007 على الترتيب ويعكس هذا التطور في قيمة الدينار إلى العرض المتزايد للعملات في السوق المصرفية في ظل استقرار الطلب عليها بالإضافة إلى تقلص الفارق في التضخم مع أهم الشركاء التجاريين للجزائر .

¹ عبد الباقي يوسف، مذكرة ماجستير حول: دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر3، 2001

الفصل التطبيقي: "دراسة قياسية في الجزائر" خلال الفترة 1990-2022

- ✓ في سنة 2008 :عرف سعر الصرف الدينار مقابل الدولار تحسنا وصل الى 64.58 دج لكل دولار مقابل 69.29 دج في 2007، أي بارتفاع قيمة العملة ب 6.79 % . مما أدى الى تعزيز سعر الصرف الحقيقي للدينار في مدى قصير ، كما أن تدخلات البنك الجزائر في سوق الصرف بين البنوك الى تحقيق في سعر تعادل الدينار مقابل العملات الأخرى، وهو ما سمح بتصحيح الأثر المتوقع لتغيير المعدلات النسبية على توازن سعر الصرف الحقيقي .وبقي سعر الصرف الفعلي الحقيقي في نهاية 2008 قريبا من التوازن.
- ✓ خلال سنتي 2009 ب12.5% و2010 ب2.5% : تميز بتقلب المعدلات بالمعدلات النسبية خلال السنة ،ليعود سعر الصرف الدينار الجزائري كإجراء احترازي لحماية الاقتصاد من آثار وتداعيات أزمة الرهن العقاري.
- ✓ وفي سنة 2001 شهد ارتفاعا طفيفا مقابل الدولار حيث بلغ 1.96% مقارنة ب 2010 متقلبا من 74.39 دج للدولار واحد في 2010 الى 72.93 دج
- ✓ في 2011 أخذ اتجاهها معاكسا طيلة السنوات المتبقية بحيث انخفض من 77.53 دج سنة 2012 الى 109.47 دج
- ✓ سنة 2016 الى 132.13 سنة 2020 ليصل الى 138.64 سنة 2022 ويرجع السبب الرئيسي لهذا التراجع الى العناصر التالية¹ :
- ✓ انخيار معدلات النفط في الأسواق الدولية بسبب كوفيد 19.
- ✓ ارتفاع قيمة الدولار في سوق الصرف العالمية .
- ✓ ضعف الإنتاج وبالتالي انخفاض الصادرات .
- ✓ ضعف الاستثمارات الأجنبية .

¹موسى بوشنب، أثر تقلبات سعر الصرف على أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر ،مجلة الاقتصاد والمال، المجلد 07 العدد 02، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ، 2022، ص 665

المطلب الثاني: معدل الفائدة في الجزائر

سنستطرق في هذا المطلب إلى التطور التاريخي لمعدل الفائدة في الجزائر وتحليله خلال الفترة (1990-2022)

الفرع الأول: التطور التاريخي لمعدل الفائدة في الجزائر

شهد تطور معدل الفائدة في الجزائر ثلاثة مراحل أساسية من الاستقلال إلى غاية الوقت الحاضر، يمكن تلخيصها في ما يلي¹:

المرحلة الأولى: مرحلة ثبات معدلات الفائدة:

امتدت هذه المرحلة من تاريخ الاستقلال إلى غاية أزمة النفط 1986، فقد كانت سياسة معدلات الفائدة المطبقة في الجزائر مطابقة تماما لمنطق اقتصادي مركزي مخطط، حيث كانت معدلات الفائدة تحدد إداريا، دون اعتبار لندرة وتكاليف رأس المال أو لمردودية الأموال المقرضة، فتحددت بطريقة تسمح للمتعاملين الاقتصاديين (مؤسسات عمومية) الحصول على قروض بأقل تكلفة، لغرض تكوين قاعدة اقتصادية ضرورية لتنمية البلاد، ويمكن تقسيم هذه المرحلة لعدة مراحل كما يلي:

1. مرحلة الستينيات (1962-1971): تميزت ب

- ✓ تبنت الجزائر غداة الاستقلال نمط التسيير المخطط المركزي
- ✓ إبعاد الظاهرة النقدية عن دائرة القرار الاقتصادي، وهمشت دور البنك المركزي
- ✓ اعتمدت على الخزينة العامة في تمويل مختلف القطاعات الإنتاجية الصناعية منها والزراعية.
- ✓ سلسلة من الإجراءات تهدف إلى حماية الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية وتخليص البلاد من الوصاية الاستعمارية
- ✓ حسب قانون المالية لسنة 1965 وضع البنك المركزي تحت وصاية و في خدمة الخزينة بمنحها من التسييقات والفروض ما تحتاجه دون قيد أو شرط.
- ✓ أنشأت الجزائر منظومة مصرفية وطنية تتكون من ثلاثة بنوك أولية تجارية (BEA, CPA, BNA) ومؤسسة شبه مصرفية CNEP وبنك متخصص BAD، كما عملت السلطات النقدية على تخصيص نشاط كل بنك في مجال معين، إلا أن مهام تلك البنوك كثيرا ما تداخلت وتعارضت فيما بينها، مما أثر سلبا على مساهمة كل بنك في تمويل الاستثمارات المربحة
- ✓ أن البنوك وسيط بين الخزينة و المؤسسات العمومية وقد طبق هذا النمط في اقتصاد يمنح الأولوية للقروض المصرفي كمصدر أساسي في تمويل النشاط الاقتصادي، أو ما يسمى باقتصاد الاستدانة
- ✓ معدلات الفائدة الاسمية على القروض ثابتة ومستقرة منذ الاستقلال إلى سنة 1971 هو نفس معدل إعادة الخصم الممارس من طرف البنك المركزي خلال هذه الفترة

¹ جلييلة بن عز، أطروحة دكتوراه تغير سعر الفائدة الحقيقي وأثره على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للجزائر للفترة (1990-2013)، تخصص العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 01 الجزائر، 2020، ص 107.

الفصل التطبيقي: "دراسة قياسية في الجزائر" خلال الفترة 1990-2022

2. مرحلة السبعينات (1970-1979): تميزت هذه المرحلة¹

- ✓ الإنشاء المكثف للاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة، بالإضافة إلى التسارع المطرد في مستوى النشاط الاقتصادي الذي اقترن بتنفيذ كل من المخطط الرباعي الأول (1970-1973) والمخطط الرباعي الثاني (1974-1977)
- ✓ جاءت هذه المرحلة في جو يسوده نظام مقيد للتجارة الخارجية.
- ✓ بدأ إخضاع دور النقد لسياسة الميزانية، حيث تم إلغاء الحد الأقصى لمساهمات البنك المركزي في تمويل الخزينة العمومية، إذ أنه بعد أن كانت السلطات الاقتصادية تتبع اختيار سياسة تمويل النشاط الاقتصادي.
- ✓ سلطة تسيير النقد والقرض في متناول وزارة المالية، وقد تأكد هذا في قانون المالية لسنة 1977 بحيث حدد أنماطا ثلاثة لتمويل المخطط، من بينها إعادة الخصم الآلي لقرض متوسط المدى الموجودة وفقا لقائمة تعدها الوزارة المالية.

3. معدل الفائدة في ظل الإصلاح المالي للسبعينات²:

- ✓ كرس التسيير المالي المتضمن في الإصلاح المالي لسنة 1971 سيطرة التخطيط الكمي، وإخضاع كل الظواهر المالية والنقدية له، و انعدم التسيير الكمي للنقد
- ✓ أن حجم القرض الضروري لتمويل برنامج الإنتاج يتحدد باحتياجات المؤسسات ضمن المخطط التنموي المبرمج.
- ✓ أجبرت المؤسسات العمومية بتوطين جميع عملياتها المصرفية لدى بنك واحد من بين البنوك العمومية القائمة، كما أجبر القانون المؤسسات المصرفية والمالية في الاكتتاب في سندات الخزينة، ما أدى إلى ارتفاع محسوس في مديونيتها القصيرة المدى تجاه البنوك التجارية، وبدورها ارتفع طلبها لإعادة التمويل لدى البنك المركزي.
- ✓ انتقال السلطة النقدية إلى وزارتي التخطيط والمالية
- ✓ اسناد البنك المركزي سوى المهام التنفيذية العادية، كإعداد وتسيير الإحصاءات النقدية، كما لم يترك للنقد أي دور فعال في النشاط الاقتصادي في ظل نظام المعدلات المسيرة إداريا، وعلى الصعيد المؤسساتي
- ✓ امتزجت مهام البنك المركزي بمهام البنوك التجارية في التمويل النقدي للنشاط الاقتصادي والكل تحت سلطة هيئة نقدية ممثلة في وزارتي التخطيط والمالية
- ✓ أصبح النظام المصرفي ذا مستوى واحد، مثلما هو الحال في الاقتصاديات المخططة مركزيا.

¹ جلييلة بن عزة مرجع سابق ص108

² نفس المرجع السابق ص109

الفصل التطبيقي: "دراسة قياسية في الجزائر" خلال الفترة 1990-2022

المرحلة الثانية : مرحلة التحرير التدريجي لسعر الفائدة (1986،1989): تميزت ب:¹

✓ في سنة 1986: صدر قانون بنكي جديد، موضحا مهام ودور البنك المركزي والبنوك التجارية، كما يقتضيه النظام المصرفي ذو المستويين، ولكن ضرورة مراقبة التزايد النقدي وضمان توافقه مع تطور التوازنات الاقتصادية الكبرى، أدى إلى اعتماد مخطط وطني للقرض

✓ مكن البنك المركزي من تحديد الآلية النقدية المرتكزة أساسا على معدل الفائدة (إعادة الخصم) إن تثبيت معدلات الفائدة عند مستويات دنيا بقيم حقيقية سالبة، وتطبيق معدلات فائدة تفاضلية، وحيث تميز بين القطاعات الاقتصادية وبين فترات سداد القرض، إضافة إلى التسيير الإداري المركزي لهذه الأخيرة خلال مدة طويلة أدى إلى وضعية مالية غير مستقرة، وبغرض الخروج من هذه الوضعية وفي إطار عملية الإصلاحات الاقتصادية

✓ لجأت السلطات النقدية إلى عملية تحرير تدريجي لمعدلات الفائدة على ودائع البنوك التجارية في ماي ، 1989 متبعة في ذلك نموذج "ماكينون، فراي وشو" المطبق على بعض الدول النامية ومنها "كوريا الجنوبية ، تيوان ، المكسيك ، مصر و الأردن الخ ...".

المرحلة الثالثة: مرحلة سيادة معدلات فائدة حقيقية (1994 -إلى يومنا):²

✓ صدور قانون القرض والنقد 1990 ، الذي أعاد للبنك الجزائري دوره وأهميته، فمكّنه من استخدام معدل إعادة الخصم باعتباره أحد أدوات السياسة النقدية غير المباشرة و أداة تحليلية مهمة من حيث أنه معيار حقيقي لتحليل السياسة النقدية المطبقة من قبل السلطات النقدية، كما قامت بإجراء إصلاحات مع مؤسسات النقد الدولية

✓ برنامج التعديل الهيكلي الممتد من 1994-1998 ، بغية تدعيم الإصلاحات للانتقال من نمط اقتصاد مركزي مخطط إلى نمط اقتصاد السوق

✓ مست الإصلاحات جوانب عدة، كان أهمها التحرير التدريجي لمعدلات الفائدة بعد تثبيت دام أربعة عشر سنة (1962-1986)، وتطبيقا لنموذج "ماكينون و شو و فراي" المتمثل في برنامج صندوق النقد الدولي والقاضي بدفع معدلات الفائدة إلى الارتفاع للوصول إلى معدلات فائدة موجبة من اجل تشجيع تعبئة الادخار، ورفع إنتاجية رأس المال، باختيار المشروعات ذات الكفاءة العالية، مما يؤدي إلى نمو الأصول المالية الحقيقية ومن ثم نمو العدد الناتج المحلي الإجمالي من جهة، و الحد من ظاهرة التضخم و الوصول به إلى معدل معقول و مقبول، كما هو شان الدول المتقدمة.

¹ جلييلة بن عزة مرجع سابق ص110

² نفس المرجع السابق ص115

الفصل التطبيقي: "دراسة قياسية في الجزائر" خلال الفترة 1990-2022

الفرع الثاني: تحليل تطور معدل الفائدة خلال الفترة (1990-2022)

سنوضح تطور معدل الفائدة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3): قيم معدل الفائدة الاسمية والحقيقية خلال الفترة (1990-2022)

السنوات	معدل الفائدة على الاقراض	معدل الفائدة على الايداع	سعر الفائدة الحقيقية
1990	8		-17.1
1991	8		-29.8
1992	8		-11.4
1993	8		-4.95
1994	11.33	16	-13.7
1995	18.40	16.60	-7.9
1996	19	14.5	-4
1997	15.71	12.6	8.10
1998	11.50	9.10	15.10
1999	10.80	8.30	-0.10
2000	10	7.5	-10.30
2001	9.5	6.30	10
2002	8.6	5.30	7.20
2003	8.10	5.25	-0.20
2004	8	3.6	-3.80
2005	8	1.9	-7
2006	8	1.75	-2.30
2007	8	1.75	1.5
2008	8	1.75	-6.30
2009	8	1.75	21.6
2010	8	1.75	-7
2011	8	1.75	-8.7
2012	8	1.75	0.5
2013	8	1.75	8.10
2014	8	1.75	8.30
2015	8	1.75	15.50
2016	8	1.75	6.40
2017	8	1.75	1.5
2018	8	1.75	1.2
2019	8	1.75	8.5
2020	8	1.75	14.30
2021	8	1.75	-6.7
2022	8	1.75	1.3

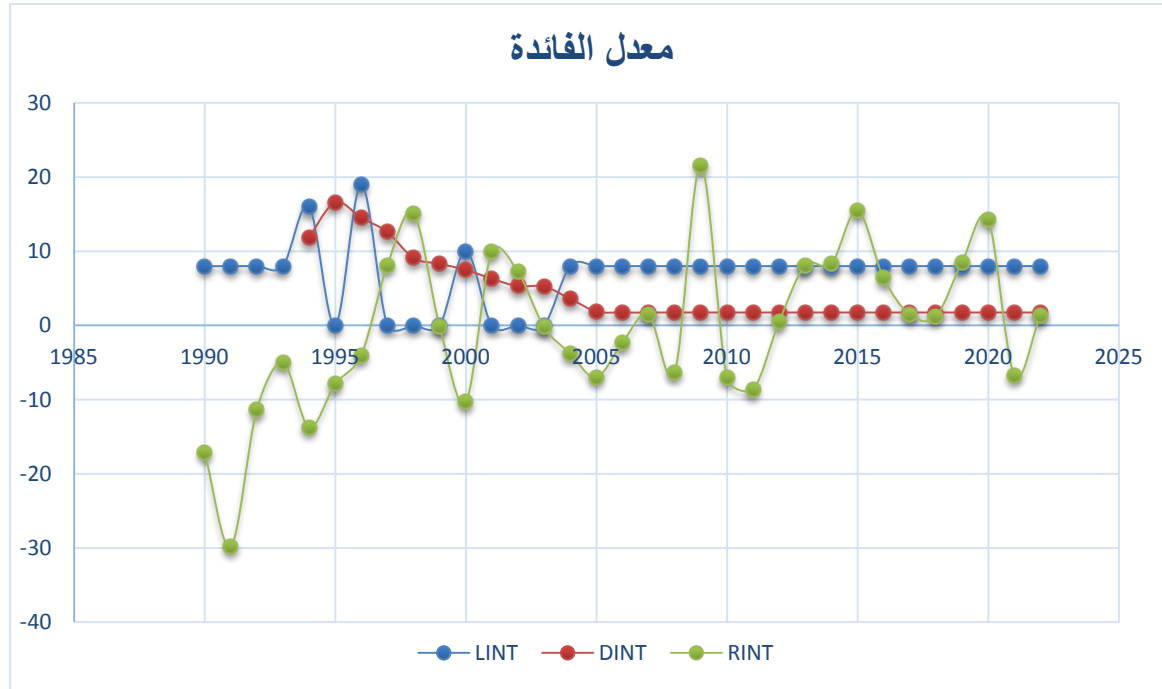
المصدر: معدل الفائدة - الجزائر - موقع Trading economics

البنك الدولي

الفصل التطبيقي: "دراسة قياسية في الجزائر" خلال الفترة 1990-2022

*كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (2): تطور معدل الفائدة الفائدة الإسمية والحقيقية خلال الفترة (1990-2022)



المصدر: من اعداد الطالبين ببرنامج excel

*من خلال الجدول والشكل أعلاه: نلاحظ أن:

- ✓ تتميز معدل الفائدة قبل 1986 بالثبات في مستوياتها لأنها كانت تحدد إداريا.
- ✓ فترة بعد أزمة النفط وقبل سنة 1990: سعت السلطات إلى ما يسمى بالتحرير التدريجي لمعدلات الفائدة باعتماد مخطط وطني للقروض بحيث اعتمدت على العديد من الاصلاحات بناء على المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية في أوائل التسعينيات،
- ✓ سنة 1990: مع قانون النقد والقرض 1990، سعت السلطات الجزائرية إلى تحرير أنشطة البنوك لتحسين ادائها. نتيجة لذلك، تم تغيير النظام المصرفي الجزائري بشكل جذري،
- ✓ سنة 2016: حيث تكون 20 مصرفا تجاريا و 08 شركات مالية ومجموعة من مكاتب الاتصال للبنوك الأجنبية. كما نرى إجمالي الأصول بشكل ملحوظ بين الفترة 2000 و 2015، بحيث زاد إجمالي الأصول بنسبة 412% وإجمالي الأصول تمثلت بـ: 75.5% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2015.
- ✓ منحت السلطات النقدية المزيد من القروض المالية، حيث انتقل الائتمان كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من 2.4% في سنة 2000 إلى 4.4% في سنة 2015
- ✓ تقدم أنشطة البنك تأثير إيجابي على ربحية البنوك، حيث بلغ العائد على الأصول 0.46% في سنة 2005 وبلغ في سنة نسبة 1.9% شجعت سياسة التحرير المالي دخول 13 بنكا أجنبيا، مما أدى إلى تحسين جودة الخدمات. من ناحية أخرى، لا يزال القطاع المصرفي في الجزائر بحاجة إلى مزيد من التطور.

الفصل التطبيقي: "دراسة قياسية في الجزائر" خلال الفترة 1990-2022

* قسّمنا الجدول إلى ثلاث مراحل وهي:

المرحلة الأولى 1990-1996: ارتفع معدل الفائدة الاسمي على كل من الودائع والقروض بشكل كبير (كان لهذا فقط تأثيرات مباشرة على البنوك التقليدية، ولكن ليس على البنوك الإسلامية بسبب طريقة التمويل الخاصة بها). حيث أخذ معدل الفائدة على الإقراض اتجاهها متزايدا من 08% ليصل إلى النسبة القصوى البالغة 19% بعد ذلك،

المرحلة الثانية 1997-2005: عكس الاتجاه وانخفض إلى 08% فيما يتعلق معدل الفائدة على الودائع، فقد بدأ من 16% ليصل إلى النسبة القصوى البالغة 17% خلال سنة واحدة، وبعد ذلك، اتبع اتجاه تنازلي ليصل إلى 1.9% هذا الانخفاض لمعدلات الفائدة الاسمية كان سببه الزيادة في المجاميع غير النقدية مثل M1 وM2، ومع ذلك، فإن هذه التغيرات ليست موحدة وتعتمد على مخاطر واستحقاق القرض.

***أما المرحلتين السابقتين:** معدل التضخم له تأثير مباشر على معدلات الفائدة الحقيقية بسبب عدم مراقبة المعدلات وتحرير العملات الأجنبية وهذا يدل على أن سياسة التحرير كان لها تأثير إيجابي على ربحية البنك والتي مكنت البنوك من زيادة عائد فوائدها عن طريق خفض معدل الفائدة على الودائع وزيادة سعر الفائدة على الإقراض.

المرحلة الثالثة: 2006-2022: هناك ثبات معدل الفائدة على الإقراض بـ 8% معدل الفائدة على الايداع 1.75% أما معدلات الفائدة الحقيقية بين الإيجابية والسلبية خلال الفترة المسجلة من التحرير المالي الى غاية سنة 2017 التي هي انعكاس للاختلافات في القوة الشرائية الناجمة عن عملية الاستثمار المعتمد على التغيرات في معدلات التضخم، وأنه كلما كانت معدلات التضخم موجبة فإنها تعبر عن معدلات فائدة حقيقية أقل من معدلات فائدة اسمية معلنة عنها.

***خلال سنة 2020** الأزمة الصحية العالمية التي سببها وباء كوفيد 19 والذي أدى إلى توقف لمعظم الأنشطة الاقتصادية في العالم والحجر وعمل على توقف التبادل التجاري العالمي مما أدى إلى ارتفاع كبير معدلات الفائدة الحقيقية بـ 14.30 ثم انخفض الى 1.3 سنة 2022 بسبب زيادة التضخم¹

¹ محمد رملي، عز الدين نزغي، سعر الفائدة والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 03، 2020، ص 352، 353

المطلب الثالث : التضخم في الجزائر

الفرع الأول: تطور التضخم في الجزائر : تميزت ب:¹

✓ منذ الاستقلال سنة 1962: شهدت العديد من التغيرات و التطورات، بدرجة معينة من التقلبات و الآثار الناتج عن طبيعة الاقتصاد الريعي ، والذي يعتبر بشكل أساسي على الدخل صناعة المحرقات و الذي يعرف بأنه يؤثر عدم استقرار المعدلات بشكل مباشر على الاقتصاد، بسبب أزمة 1998-1999 و أزمة 2014.

✓ يتطلب اتجاه اقتصاد السوق صياغة مجموعة من القوانين و السياسات التي تتوافق مع المتغيرات المهمة على كلا الجانبين، فيما يتعلق بالنقد (قانون العملة و القرض رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990

✓ ظهور فائض السيولة في سوق المال عام 2002 مما دفع بنك الجزائر الى تعزيز الادوات غير المباشرة بالنسبة لإعادة السياسة النقدية لم تثبت فعاليتها

✓ قرر البنك اعتماد على أدوات جديدة أخرى يتم التعبير عن الفائض النقدي الذي تم امتصاصه في أبريل 2002 على النحو التالي:

• أداة السيولة لمدة 07 أيام (التعليمات رقم 02 بتاريخ -11 أبريل 2002) وأداة استرداد لمدة 3

أشهر (أوت 2005) و أداة استرداد السيولة لمدة 6 أشهر في عام 2013

• سمحت بامتصاص الاموال القابلة للقرض في السوق المال بين البنوك يعتبر مستقرا نسبيا، و تسهيلات الودائع المغلة للفائدة (التعليمات رقم 04 المؤرخة 14 يونيو، 2005)

• الودائع في البنك الجزائري 24 ساعة وهي ببيضاء يتم ذلك بمبادرة من البنك، و سيتم مكافأهم بسعر ثابت حول البنك الجزائري.

• يتغير سعر الفائدة وفقا لتقلبات السوق وتطور عمليات البنك وهياكل التدخل، بالإضافة الى الادوات النشطة واستيعاب الفائض، فإن إطارها التشغيلي موجود السيولة، أي الاحتياط الازامي في 2004

• البنوك ملزمة بإيداع الودائع لدى البنوك الجزائرية لدفع الاحتياطي النظامي.

• في 26 أغسطس 2003 عدل الامر رقم 03-11 اطار عمل هيئة العامة لدى البنك الجزائري و

تنص المادة 35 على ان : "مهمة البنك الجزائر في مجال النقد و القروض و الصرف هي توفير أفضل الشروط وبينما يضمن الاستقرار الداخلي و الخارجي للنقد"، فإنه يحتفظ أيضا بالنقد للنمو الاقتصاد السريع، ويوجه ويشرف على جميع الوسائل المناسبة لتخصيص القروض و يضمن إدارة الالتزامات المالية في مجالات التالية: الرقابة الخارجية و السوق بكل الوسائل الملائمة وتوزيع القروض و ضمان تسير التعهدات المالية وضبط سوق الصرف

¹ عائشة بلحشر ، شهيدة كيفاني، تقييم سياسات استهداف التضخم في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة 1990-2020، مجلة دفاتر بواذكس، المجلد 11 ، العدد 01 2022، جامعة تلمسان، ص 342-343.

الفصل التطبيقي: "دراسة قياسية في الجزائر" خلال الفترة 1990-2022

- في مجال صياغة إجمالي النقد والقروض بناء على توقعات النقدية التي أعدها البنك، وتقرر استخدام أدوات النقدية.
- تطور الاقتصاد الكلي، فقد شهد ظهور في فائض السيولة في سوق المال، فقد تعافى الاقتصاد بالزيادة التراكمية الاحتياط الرسمي من العملات الأجنبية نتيجة لارتفاع معدلات البترول خاصة ما بين 2004-2008 حيث تجاوز سعر البرميل عتبة 100 دولار للبرميل الواحد، وبالتالي زيادة الأصول الأجنبية، مما سبب توسع العملة الجزائرية لذلك زاد الائتمان و زادت السيولة المتبقية من موارد صندوق التحكم و تقليل من الدين الخارجي خلال السداسي (2004-2006) ومساهمته في التخفيف من توسع السيولة في الاقتصاد

الفصل التطبيقي: "دراسة قياسية في الجزائر" خلال الفترة 1990-2022

الفرع الثاني : تحليل تطورا التضخم في الجزائر خلال الفترة: 1990-2022

الجدول قم(4) يوضح تطور معدلات التضخم ومؤشر معدلات استهلاك في الجزائر

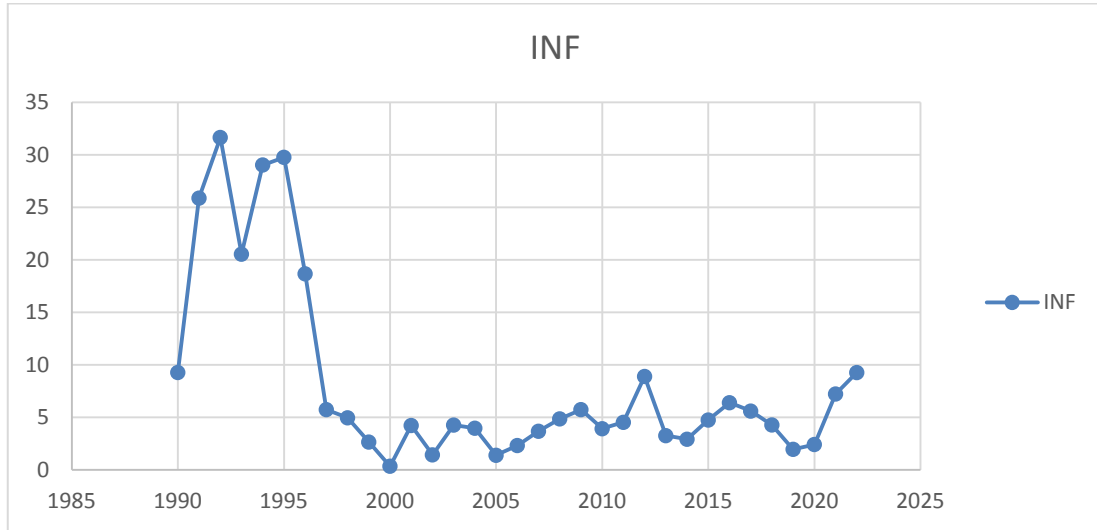
السنوات	التضخم INF	مؤشر معدلات استهلاك IPC
1990	9,27	100
1991	25,88	125,88
1992	31,66	165,7336
1993	20,54	199,7753
1994	29,04	257,79
1995	29,77	334,5341
1996	18,67	396,9917
1997	5,73	419,7393
1998	4,95	440,5164
1999	2,64	452,146
2000	0,34	453,6833
2001	4,22	472,8287
2002	1,42	479,5429
2003	4,26	499,9714
2004	3,96	519,7703
2005	1,38	526,9431
2006	2,31	539,1155
2007	3,67	558,901
2008	4,85	586,0078
2009	5,73	619,586
2010	3,91	643,8118
2011	4,52	672,9121
2012	8,89	732,734
2013	3,25	756,5478
2014	2,91	778,5634
2015	4,74	815,4673
2016	6,39	867,5756
2017	5,59	916,0731
2018	4,27	955,1894
2019	1,95	973,8156
2020	2,41	997,2846
2021	7,22	1069,289
2022	9,26	1168,305

المصدر: من بنك الجزائر

الفصل التطبيقي: "دراسة قياسية في الجزائر" خلال الفترة 1990-2022

*كما يوضح التمثيل البياني ما يلي:

الشكل رقم (3): تطور التضخم في الجزائر للفترة من (1990-2022)



المصدر: من اعداد الطالبين برنامج excel

من الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن¹:

✓ عرف التضخم ارتفاعا ملحوظا في التسعينات وصل 29.77 % لينخفض تدريجيا في سنة 1999 بـ 2.64 %

✓ وفي الازمة المالية 2009: ادت الى انهيار إيرادات صادرات المحروقات بنسبة 42.5 % وبالتالي تراجع وتيرة التوسع النقدي بـ 3.1 % أصدر مجلس النقد والقرض النظام رقم 02-09 المؤرخ 11 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية ووسائل إجرائها .

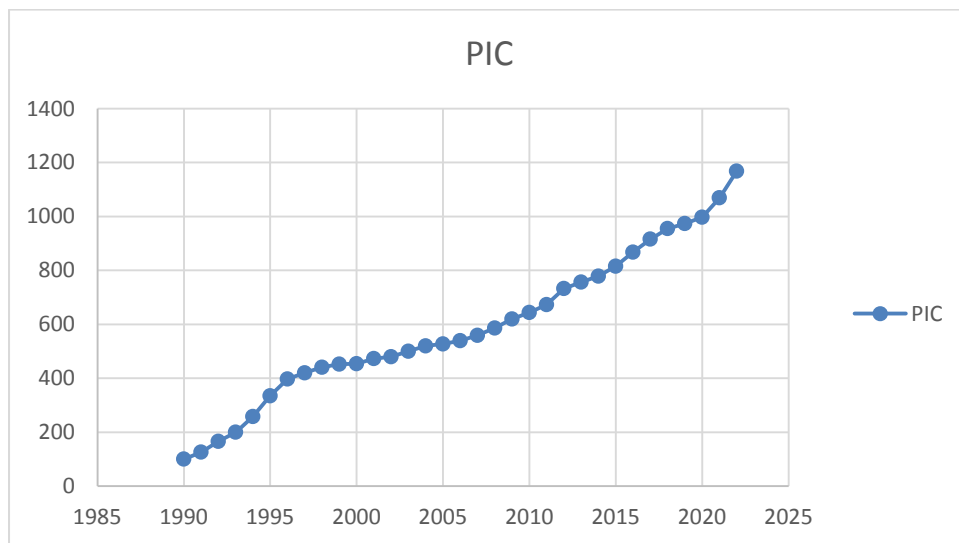
✓ في 11 أبريل 2010: تم إصدار الامر 10-04 المعدل والمتمم 10-03 ضرورة استقرار المعدلات كهدف صريح لسياسة النقدية "استهداف التضخم" والذي يتطلب تطوير وسائل ملائمة تسمح بتعميق الإطار التحليل على المدى المتوسط واستخدام أساليب التنبؤ لمتابعة مسار التضخم في الجزائر على المدى القصير وذلك بقيام البنك الجزائر بتقليص فارق التنبؤات على المدى القصير والمهدف المسطر من طرف مجلس النقد والقرض وبذلك تعديل الإدارة العملياتية للسياسة النقدية والعودة للهدف خلال الفترة المعقولة.

✓ ليرتفع من جديد 2012 بنسبة 8.89 % بحيث تجاوز المعدل المستهدف على المدى المتوسط والذي حدده مجلس النقد والقرض بـ 4 % نظرا لسيولة الكبيرة الموجودة في الاقتصاد سببها الانفاق العام والتحويلات، زيادة الائتمان بـ 20 % للقطاع العام و 10 % للقطاع الخاص والسبب الأساسي لزيادة معدلات المنتجات الطازجة.

¹ عائشة بلحشر، شهيدة كفياني، مرجع سابق، ص 344-345

الفصل التطبيقي: "دراسة قياسية في الجزائر" خلال الفترة 1990-2022

- ✓ كل هذه العوامل ساهمت في زيادة الضغوط التضخمية. الأمر الذي جعل البنك يأخذ مجموعة من التدابير مثل رفع نسبة الاحتياط القانوني للودائع المصرفية من 9 % الى 11 % وتوسيع امتصاص السيولة إلى 250 مليار دينار (+23%) كل هذه السياسات هي لتثبيت المعدلات .
- ✓ بلغ معدل التضخم المتوقع سنة 2013 ما يقارب 3.25 % .
- ✓ ليعاود الصعود مجددا في سنة 2015 بقيمة 4.74 % وسنة 2016 بقيمة 6.39 % بسبب عواقب العجز المالي والانخفاض المستمر لموارد النقد الاجنبي الذي ادى إلى انهيار معدلات النفط وتباطؤ النمو الاقتصادي والانخفاض المستمر في قيمة العملة الوطنية
- ✓ في سنة 2019 استرجع عافيته مسجلا بذلك 1.95 % ، لكن مع ظهور الأزمة الصحية "جائحة فيروس كورونا" كانت لها آثار جد وخيمة على الاقتصاد العالمي حتى الدول متطورة، مما أدى إلى غلق المحلات و الحدود (برية جوية بحرية) وتوقف الشركات عن العمل ومنع التجمعات والتباعد الاجتماعي وانهيار الاقتصاد و الوضع الذي تزامن مع انهيار الدينار الى جانب انخفاض العائدات ، مما وجدت الجزائر نفسها امام زيادة في التضخم ب 0.2 % بسبب انخفاض الناتج الداخلي 3.9 % في الربع الاول من 2020 واقترب معدل البطالة الى 15% بعدما كانت في نهاية 2019 عند 11.4 % ، وفي القطاع الخاص واجهت العديد من المتاجر خطر الافلاس مثل المقاهي والمطاعم ووكالات الاسفار بسبب اغلاقها منذ مارس 2019 وبسبب ارتفاع معدلات الخدمات والمنتجات المصنعة وحسب الديوان الوطني للإحصائيات ارتفعت معدلات المنتجات المصنعة ب 5.3 % وارتفعت تكلفة الخدمات ب 1.7 % وسجلت ارتفاعا في السلع الغذائية المصنعة ب 0.8 %.
- ✓ تم ارتفاع معدل التضخم بنسبة 7.22% و 9.26% على التوالي لسنة 2021 إلى 2022
- *كما يمثل الشكل التالي :
- الشكل رقم(4): مؤشر العام لمعدلات المستهلك CPI في الجزائر خلال فترة 1990-2022



المصدر: من اعداد الطالبين ببرنامج excel

الفصل التطبيقي: "دراسة قياسية في الجزائر" خلال الفترة 1990-2022

*من خلال إستقراء الجدول يمكن ملاحظة أن المؤشر العام للمعدلات في ارتفاع متواصل خلال الفترة من (1990-2022) بحيث أن :

- ✓ 1991-2001: حيث ارتفع بنسبة 125.2 سنة 1991 و 472.82 سنة 2001 محققا بذلك تضاعف بحوالي 4 مرات عن سنة 1990
- ✓ 2004-2009 تضاعف 6 مرات عن سنة الأساس
- ✓ 2012-2014 تضاعف 7 مرات عن سنة الأساس
- ✓ 2015-2016 تضاعف 8 مرات عن سنة الأساس
- ✓ 2017-2020 تضاعف 9 مرات عن سنة الأساس
- ✓ 2020 تضاعف 10 مرات عن سنة الأساس
- ✓ 2021-2022 تضاعف 11 مرات عن سنة الأساس

الفصل التطبيقي: "دراسة قياسية في الجزائر" خلال الفترة 1990-2022

المبحث الثاني : الدراسة القياسية لمتغيرات الدراسة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022
في هذا الصدد يتم بناء نموذج قياسي للتعرف على أثر معدلات التضخم الفائدة على سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)، بالاعتماد على اختبارات الاستقرار "ديكي فولر" ADF واختبار ARCH والتكامل المتزامن JOHANSN، ونموذج الانحدار الخطي المتعدد، كما سنوضحها بالتفصيل:

المطلب الأول: الطريقة والأدوات

سنطرق في هذا المطلب الى الطريقة المستخدمة والتعرف على النموذج المستخدم في الدراسة:

الفرع الأول: الطريقة المستخدمة

لقياس أثر معدلات التضخم والفائدة على سعر الصرف في الجزائر باستخدام السلاسل الزمنية خلال الفترة (1990-2022)، التي تحصلنا عليها من قاعدة البنك الدولي. وتماشيا مع التوجهات الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية، والتي تجعل من العلاقات الاقتصادية قابلة للقياس والتحليل الكمي بحيث تم استخدام برنامج و (EVIWX10) الذي عمل على :

* استخدام اختبار ADF لإختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة (التضخم - معدل الفائدة - سعر الصرف) وذلك بإدخال اللوغاريتم للسلاسل الزمنية

* استخدام اختبار التكامل المتزامن جوهانسن من أجل معرفة علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات، كما يتكون من اختبارين هم الاثر والمعقولة

* استخدام اختبار الانحدار الخطي المتعدد. من خلال:

✓ استخدام اختبار **correlogram**: من أجل معرفة أن كل قيمة في السلسلة الزمنية مستقلة عن

القيم السابقة واللاحقة، ولا تتأثر بالتغيرات السابقة في الزمن

✓ استخدام اختبار التوزيع الطبيعي: لمعرفة البواقي تتوزع طبيعيا أم لا

✓ استخدام اختبار ثبات التباين "Heteroskedasticity" من أجل التأكد من ثبات تباين الأخطاء

نلجأ الى اختبار ARCH .

الفرع الثاني متغيرات الدراسة

يتأثر سعر الصرف بالمتغيرات منها معدل التضخم ومعدل الفائدة، بحيث تم اختيار هذه المتغيرات بالاعتماد على النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، وتمثل هذه المتغيرات في ما يلي:

المتغير التابع : سعر الصرف

المتغيرات المستقلة: معدل التضخم - معدل الفائدة

الفصل التطبيقي: "دراسة قياسية في الجزائر" خلال الفترة 1990-2022

الفرع الثالث: وصف النموذج

$$HNG = \int (INT, IPC) \dots \dots \dots (1)$$

$$HNG_t = \alpha + \beta_1 INT + \beta_2 IPC + e_i \dots (2)$$

* بحيث أن :

HNG : سعر الصرف

IPC : المؤشر العام للمستهلكين

INT : معدل الفائدة

* نتيجة لعدم تجانس بيانات السلاسل الزمنية، تم صياغة نموذج ADF بالصياغة اللوغاريتمية :

$$LHNG_t = \alpha + \beta_1 INT + \beta_2 LIPC + e_i$$

المطلب الثاني: اختبار نتائج الدراسة

الفرع الأول: دراسة الاستقرار

تم استخدام اختبار "ديكي فولر" ADF لإختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة (التضخم، معدل الفائدة، سعر الصرف) وذلك بإدخال اللوغاريتم للسلاسل الزمنية والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول (5) : نتيجة اختبار الاستقرار لمتغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	t	prob	α
(LCH)سعر الصرف	-2.570047	0.2954	0.05
(INT)معدل الفائدة	-2.254631	0.4407	
(PIC)التضخم	4.005431	0.9999	

المصدر : من إعداد الطالبين على ضوء برنامج Eviews10 من ملحق (1)

✓ **التعليق:** نلاحظ من الجدول أعلاه أن: القيمة الاحتمالية لإختبار ADF ان "prob ≤ من 0.05 في

المتغيرات الثلاثة (INT، LCH، PIC)

✓ **القرار:** نقبل الفرضية العدمية التي تنص على وجود جذر الوحدة ومنه السلاسل الزمنية غير مستقرة عند

مستوياتها الأصلية من نوع DS .

الفصل التطبيقي: "دراسة قياسية في الجزائر" خلال الفترة 1990-2022

*ومنة نلجأ الى أخذ الفروقات من الدرجة الأولى والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (6) اختبار ADF للسلاسل الزمنية عند أخذ الفروقات من الدرجة الأولى لمتغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	t	prob	α
(LCH)سعر الصرف	-3.916563	0.0003	0.05
(INT)معدل الفائدة	-4.533900	0.0001	
(PIC)التضخم	-3.780618	0.0005	

المصدر : من إعداد الطالبين عبي ضوءبرنامج EVIWX10 من ملحق (2)

✓ **التعليق :** نلاحظ من الجدول أعلاه أن: القيمة الاحتمالية لإختبار ADF من أخذ الفروقات من الدرجة

الأولى " $\text{prob} \leq 0.05$ في المتغيرات الثلاثة (INT، LCH، PIC)

✓ **القرار:** نرفض الفرضية العدمية التي تنص على وجود جذر الوحدة ومنة السلاسل الزمنية عند أخذ الفروقات من الدرجة الأولى مستقرة .

الفرع الثاني:اختبار التكامل المتزامن (جوهانسن)

نلجأ إلى اختبار التكامل المتزامن "جوهانسن" لمعرفة اذا كانت هناك علاقة تكامل متزامن لعلاقة الدراسة والنتائج موضحة في الجدول التالي :

جدول رقم (7) اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن

اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن		prob	α
اختبار الاثر	None	0.1983	0.05
	At most1	0.7132	
	At most2	0.9550	
اختبار المعقولة	None	0.1226	0.05
	At most1	0.6329	
	At most2	0.9550	

المصدر : من إعداد الطالبين على برنامج EVIWX10 من ملحق 3

الفصل التطبيقي: "دراسة قياسية في الجزائر" خلال الفترة 1990-2022

✓ **التعليق :** نلاحظ من الجدول أعلاه أن: القيمة الاحتمالية لاختبار التكامل المتزامن "جوهانسن" والذي

بدوره يتكون من اختبارين وهو اختبار الأثر والمعقولة $\text{prob} \leq 0.05$

✓ **القرار :** نقبل الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود تكامل متزامن بين متغيرات الدراسة أي لا يوجد

علاقة طويلة الأجل تستدعي وجود توازن طويل الأجل بين المتغيرات. وبالتالي يُفترض أن المتغيرات غير مرتبطة بشكل دائم وقابلة للتغير بشكل عشوائي في المدى الزمني القصير.

الفرع الثالث: نتائج تقدير النموذج "الانحدار الخطي المتعدد"

بعدما تبين أن متغيرات دراسة لا توجد علاقة تزامن بينهما وبالتالي نلجأ الى تقدير العلاقة بين المتغير التابع (سعر الصرف) ومتغيرات المستقلة (معدل الفائدة - معدل التضخم) عن طريق نموذج الانحدار الخطي المتعدد ونتائج موضحة في الجدول التالي :

جدول رقم (8) تقدير العلاقة بنموذج الانحدار الخطي المتعدد

Dependent Variable: LGHNG				
Method: ARMA Maximum Likelihood (OPG - BHHH)				
Date: 06/15/23 Time: 12:38				
Sample: 1990 2022				
Included observations: 33				
Convergence achieved after 5 iterations				
Coefficient covariance computed using outer product of gradients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.275020	0.605691	-3.756073	0.0008
LINT	0.162915	0.167228	0.974207	0.3383
LPIC	0.977210	0.082037	11.91189	0.0000
AR(1)	0.762954	0.117708	6.481760	0.0000
SIGMASQ	0.005238	0.001521	3.445095	0.0018
R-squared	0.983587	Mean dependent var	4.190260	
Adjusted R-squared	0.981242	S.D. dependent var	0.573701	
S.E. of regression	0.078573	Akaike info criterion	-2.084400	
Sum squared resid	0.172866	Schwarz criterion	-1.857657	
Log likelihood	39.39261	Hannan-Quinn criter.	-2.008108	
F-statistic	419.4921	Durbin-Watson stat	1.790815	
Prob(F-statistic)	0.000000			
Inverted AR Roots	.76			

المصدر : نتائج برنامج EVIWX10 من ملحق 4

✓ **التعليق :** نلاحظ من الجدول أعلاه أن : نتيجة التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية ولقد

تمت إضافة $AR(1)$ لتعيين النموذج المقدر لمعرفة مدى جودة النموذج

الفصل التطبيقي: "دراسة قياسية في الجزائر" خلال الفترة 1990-2022

أولاً: الاختبارات التشخيصية

1..اختبار correlogram: نتيجة الاختبار موضحة في الجدول التالي :

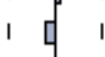
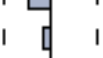
جدول رقم (9): اختبار correlogram

Date: 05/30/23 Time: 12:55

Sample: 1990 2022

Included observations: 33

Q-statistic probabilities adjusted for 1 ARMA term

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*	
		1	0.156	0.156	0.8750	
		2	0.005	-0.020	0.8759	0.349
		3	0.251	0.259	3.2946	0.193
		4	0.046	-0.039	3.3785	0.337
		5	-0.077	-0.071	3.6237	0.459
		6	0.033	-0.007	3.6707	0.598
		7	-0.079	-0.102	3.9507	0.683
		8	-0.202	-0.148	5.8432	0.558
		9	-0.337	-0.335	11.299	0.185
		10	-0.205	-0.123	13.419	0.145
		11	-0.083	0.009	13.780	0.183
		12	-0.267	-0.163	17.704	0.089
		13	-0.150	-0.060	19.007	0.088
		14	-0.024	-0.062	19.041	0.122
		15	0.088	0.216	19.544	0.145
		16	-0.037	-0.094	19.635	0.186

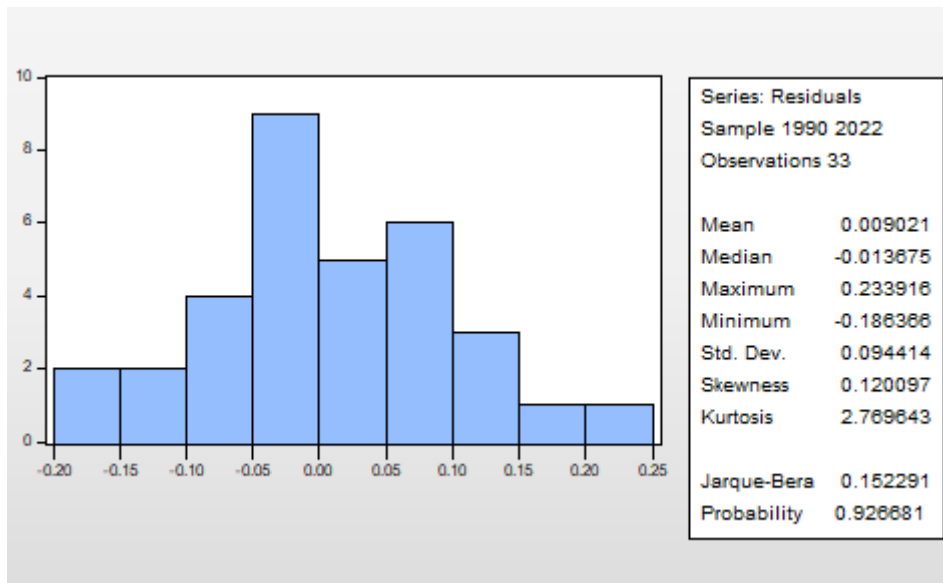
المصدر : نتائج برنامج EVIWX10 من ملحق 5

- ✓ **التعليق :** نلاحظ من الجدول أعلاه أن : "لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء" بحيث أن جميع النتائج تقع تحت مجال الثقة وتكون الأخطاء العشوائية عبارة عن ضجيج ابيض. ويشير هذا الأخير إلى عدم وجود أي نمط منتظم في الأخطاء العشوائية، مما يعني أن الأخطاء ليست ترتبط بشكل ذاتي في الزمن
- ✓ **القرار:** كل قيمة في السلسلة الزمنية تعتبر مستقلة عن القيم السابقة واللاحقة، ولا تتأثر بالتغيرات السابقة في الزمن

الفصل التطبيقي: "دراسة قياسية في الجزائر" خلال الفترة 1990-2022

2. اختبار التوزيع الطبيعي:

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي نلجأ الى اختبار "جاك بير" والناتج موضحة في الشكل التالي .
الشكل رقم (5): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي "جاك بير"



المصدر : نتائج برنامج EVIWX10 من ملحق 6

✓ التعليق : نلاحظ من الشكل أعلاه أن: القيمة الاحتمالية لاختبار "جاك بير" $\text{prob}=0.92 \geq 0.05$

✓ القرار : نقبل الفرضية العدمية التي تنص على ان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

3. اختبار ثبات التباين – Heteroskedasticity

من أجل التأكد من ثبات تباين الأخطاء نلجأ الى اختبار ARCH كما هو موضح في الجدول التالي

جدول رقم (10) اختبار ثبات التباين – Heteroskedasticity

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.030028	Prob. F(1,30)	0.8636
Obs*R-squared	0.031998	Prob. Chi-Square(1)	0.8580

المصدر : نتائج برنامج EVIWX10 ملحق 7

✓ التعليق : من نتيجة اختبار ARCH نجد ان القيمة الاحتمالية $\text{prob}=0.86 \geq 0.05$

✓ القرار : نقبل العدمية التي تنص على ثبات التباين

* القرار النهائي: أن الاختبارات التشخيصية السابقة سليمة من الناحية الاحصائية

الفصل التطبيقي: "دراسة قياسية في الجزائر" خلال الفترة 1990-2022

ثانيا: تفسير النموذج المقدر:

* بين الجدول السابق رقم(8) الى تقدير العلاقة بين المتغير التابع (سعر الصرف) والمتغيرات المستقلة (معدل الفائدة -معدل التضخم) حيث أن شكل العلاقة مكتوبة بالشكل التالي:

$$\begin{aligned} LCH &= C + a_1 LINT + a_2 LPIC + e_i \\ LCH &= -2.2750 + 0.1629 LINT + 0.9772 LPIC + e_i \end{aligned}$$

إختبار الفرضية الأولى:

* حسب الجدول السابق رقم(8) نلاحظ أن:

✓ التعليق : القيمة الاحتمالية لاختبار (student): بالنسبة لمعدل التضخم أن: $\text{prob} = 0.0000 \leq 0.05$

✓ القرار : نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص لمعنوية المتغير (معدل التضخم) أي أن الفرضية الأولى تنص بأنه " يؤثر معدل التضخم على سعر الصرف"

✓ التفسير الاقتصادي:

* خلال فترتنا المدروسة في الجزائر ، لا يمكن القول بأن هناك اتجاه إيجابي قوي وثابت بين معدل التضخم وسعر الصرف، بسبب عدة تغيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية التي أثرت على المتغيرين السابقين ، لأنها اعتمدت بشكل كبير على صادرات النفط والغاز الطبيعي، كما واجهت تحديات اقتصادية مرتبطة بتقلبات أسعار النفط العالمية، مما سبب للتضخم في زيادة التكاليف والأسعار في الاقتصاد الجزائري، وبالتالي يمكن أن يؤثر على قوة الشراء للعملة المحلية. وأيضا في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلد، مما أدى إلى تحسين سعر الصرف.

* ومع ذلك، يجب أن نلاحظ أن التحديات الاقتصادية والسياسية الأخرى في الجزائر، مثل الديون العامة، والتضخم العالي، ونقص السيولة، والتغيرات في السياسات النقدية والمالية، قد تكون لها تأثير على العلاقة بين معدل التضخم وسعر الصرف.

* وفي الاخير إن الأثر بين معدل التضخم وسعر الصرف هي قضية معقدة ومتأثرة بالعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتحليل مفصل وتقييم دقيق يتطلب دراسة معمقة للوضع الاقتصادي والتاريخي للجزائر

الفصل التطبيقي: "دراسة قياسية في الجزائر" خلال الفترة 1990-2022

إختبار الفرضية الثانية:

* حسب الجدول السابق رقم (8) نلاحظ أن:

* التعليق : القيمة الاحتمالية لاختبار (student) بالنسبة لمعدل الفائدة أن $\text{prob}=0.13 \geq 0.05$ "

✓ القرار : نقبل الفرضية العدمية التي تنص على عدم معنوية المتغير (معدل الفائدة) أي أن الفرضية الثانية تنص بأنه " لا يؤثر معدل الفائدة على سعر الصرف "

✓ التفسير الاقتصادي:

* استنادا إلى حيثيات النظرية الاقتصادية والدراسة القياسية بين سعر الصرف وسعر الفائدة، يتبين لنا عدم وجود أثر واضح للتغير في سعر الفائدة وسعر الصرف على المدى الطويل لأن معدلات الفائدة وحدها لا تحدد قيمة العملة بل هناك عاملان آخران (الاستقرار السياسي والاقتصادي) والطلب على سلع وخدمات البلد، كما يمكن لعوامل مثل (ميزان التجارة بين الدولة بين الواردات والصادرات) أن تكون عاملاً حاسماً في تحديد قيمة العملة، وذلك لأن الطلب المتزايد على منتجات الدولة يعني زيادة الطلب على عملة البلاد أيضاً.

* وحسب فترتنا المدروسة في الجزائر والمعطيات الاحصائيات المقدمة من طرف بنك الدولي: إن سعر الفائدة يكون ثابت ومحدد من طرف البنك المركزي

* يبين معامل التحديد المصحح R^2 الذي بلغت قيمته (0.9812) أي أن نموذج مفسر بقيمة (98.12 %). وهي نسبة جيدة ومفسر بشكل جيد

* حسب اختبار فيشر F : أن $F = 0.0000 \leq 0.05$ ويدل على معنوية النموذج

خلاصة الفصل

لقد حاولنا من خلال دراستنا التعرف على أثر معدلات التضخم والفائدة على سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 وبعد تحليل ومناقشة المعطيات الإحصائية المقدمة من طرف البنك الدولي، توصلنا إلى النتائج القياسية كما يلي:

- ✓ عند دراسة استقرارية السلاسل باختبار ADF لمتغيرات الدراسة: وجود جذر الوحدة ومنها السلاسل غير مستقرة عند مستوياتها الأصلية من نوع DS
- ✓ عند دراسة استقرارية بأخذ الفروقات من الدرجة الأولى لمتغيرات الثلاثة (INT، LCH، PIC): وجود السلاسل مستقرة
- ✓ اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن: عدم وجود تكامل متزامن بين متغيرات الدراسة.
- ✓ الاختبارات التشخيصية (correlogram، جاك بيرا، Heteroskedasticity) سليمة من الناحية الإحصائية
- ✓ القيمة الاحتمالية لاختبار (student) بالنسبة لمعدل التضخم أن: $0.0000 \leq \text{prob} = 0.05$ أي أن الفرضية الأولى تنص بأنه "يؤثر معدل التضخم على سعر الصرف"
- ✓ القيمة الاحتمالية لاختبار (student) بالنسبة لمعدل الفائدة أن $\text{prob} = 0.13 \geq 0.05$ أي أن الفرضية الثانية تنص بأنه "لا يؤثر معدل الفائدة على سعر الصرف"
- ✓ معامل التحديد المصحح R^2 الذي بلغت قيمته (0.9812) أي أن نموذج مفسر بقيمة (98.12 %) وهي نسبة جيدة ومفسر بشكل جيد
- ✓ *حسب اختبار فيشر F: أن $0.0000 \leq F = 0.05$ يدل على معنوية النموذج

الخاتمة

إن الهدف من هذه الدراسة هو إبراز تأثير كل من التضخم الفائدة على أسعار الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)، بحيث يعتبر سعر الصرف أحد المؤشرات الاقتصادية والمالية التي تعكس قوة اقتصاد بلد ما ، سواء كانت دولة متقدمة أو دولة نامية ويتأثر بمؤشرات اقتصادية مختلفة مثل (التضخم ومعدلات الفائدة)

ولتطبيق اجراءات هذه الدراسة القياسية تم التوصل على إثرها جملة من النتائج ثم تقديم التوصيات وقد كانت كالتالي:

1. نتائج الدراسة :

1.1 النتائج النظرية:

- ✓ يؤثر معدل التضخم مباشرة على الصرف بشكل نسبي، فإذا كانت نسبة التضخم في الداخل تزيد من نسبة التضخم العالمي.
- ✓ إذا كانت الدولة ذات التضخم المرتفع ستبني أسعار الصرف المرنة ، أما الدول ذات التضخم المنخفض ستلجأ إلى تثبيت اسعار الصرف فيما بينها
- ✓ انخفاض أسعار الفائدة مع توفر الفرص الاستثمارية يؤدي الى زيادة الطلب على رؤوس الأموال في الاستثمار مما ينشط الاقتصاد الوطني ويؤدي الى تحسين قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى.
- ✓ ارتفاع أسعار الفائدة يضعف التوجه للاقتراض من قبل المستثمرين ينتج عنه انخفاض النمو الاقتصادي وسعر صرف العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية.

2.1. النتائج القياسية:

1.2.1 الاختبارات:

- ✓ حسب اختبار **ADF** السلاسل غير مستقرة عند مستوياتها الأصلية من نوع **DS** ، أما بأخذ الفروقات من الدرجة وجود السلاسل مستقرة
- ✓ اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن: عدم وجود تكامل متزامن بين متغيرات الدراسة.
- ✓ الاختبارات التشخيصية (**correlogram**، جاك بيرا"، **Heteroskedasticity**) سليمة من الناحية الإحصائية

2.2.1. الفرضيات:

1. " يؤثر معدل التضخم على سعر الصرف بحيث $\text{prob} = 0.0000 \leq 0.05$

2. لا يؤثر معدل الفائدة على سعر الصرف بحيث $\text{prob} = 0.13 \geq 0.05$

2. التوصيات:

✓ رسم سياسة واضحة من قبل البنك المركزي لتحقيق استقرار دائم في سعر الصرف وتجاوزه للضغوط التضخمية

✓ عند تحسين قيمة العملة سوف يساهم في الحد من التضخم أي انخفاض في الأسعار

قائمة المراجع

✓. الكتب

1. أحمد محمد عادل عبد العزيز الفائدة والتضخم بين النظرية والواقع، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، منشور، 2016.
2. جون ماريتاد كينز، ترجمة: عيدرواس الهام، "النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود" ط1، هيئة ابو ظبي للثقافة والتراث، 2010
3. عبد الرزاق بن الزاوي، سعر الصرف الحقيقي التوازني، مطبعة دار اليازوري، 2017.

✓ الاطروحات:

4. إيمان بن زروق، أطروحة دكتوراه حول: التضخم قياسه وآثره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري، شعبة اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 2021 / 2020 .
5. جلييلة بن عزة، أطروحة دكتوراه حول: تغير سعر الفائدة الحقيقي وآثره على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للجزائر للفترة (1990-2013) تخصص العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 01الجزائر، 2020.
6. سهام مانع، أطروحة دكتوراه حول: "أثر تقلبات أسعار النفط على سعر صرف الدينار الجزائري"، تخصص إدارة مصرفية، شعبة علوم التسيير، جامعة الجزائر 2019/2018 .
7. طلحة محمد، أطروحة دكتوراه حول: "قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر الفترة الممتدة 1970-، 2017"، تخصص: اقتصاد كمي، شعبة علوم إقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان دفعة 2019/2018
8. فتيحة بنابي، أطروحة دكتوراه حول: "تقييم دور معدل الفائدة في الاقتصاد على ضوء الواقع العملي والمساهمات الفكرية الاقتصادية، دراسة تحليلية لحالة الاقتصاد الأمريكي الفترة 2000-2014"، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، شعبة العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2016/ 2015
9. يوسف حاجي، أطروحة دكتوراه بعنوان: "أثر تقلبات سعر الصرف الدولار على التوازن الداخلي والخارجي دراسة حالة الاقتصاد للفترة 1990-2016"، تخصص نقود ومالية، شعبة العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية -أدرار، 2019/2018

✓ المذكرات:

10. آمال عسكري ، بدره زواغي، مذكرة ماستر حول: دور البنك المركزي في استقرار أسعار الصرف دراسة حالة بنك الجزائر خلال الفترة 2000-2016 ، تخصص إدارة مالية ،شعبة علوم التسيير ،معهد العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميله ، دفعة 2017/ 2018 ،
11. زحاف سهيلة، مذكرة ماجستير حول : "دور معدل الفائدة في الاستثمار والبدل الاسلامي"، تخصص تمويل دولي ،شعبة العلوم الاقتصادية ،جامعة العربي بن مهيدي ،أم البواقي 2010/2009
12. سهيلة بن الموفق ،مذكرة ماجستير حول: "أثر تقلبات الفائدة على اداء المؤسسة"، شعبة تسيير المؤسسات ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري قسنطينة. دفعة 2006/2005 .
13. عبد الباقي يوسف، مذكرة ماجستير حول : دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر3، 2001
14. مولاي بوعلام ،مذكرة ماجستير حول: "سياسة سعر الصرف في الجزائر"، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر ، 2015، ص44،45
15. ميس توفيق مسّلم ، مذكرة الماجستير حول: استخدام أسلوب استهداف التضخم في الدول النامية وامكانية تطبيقه في سورية، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد ،جامعة تشرين، سوريا ، 2015

✓ المجالات:

16. آمال طوير ،عبد الجبار مختاري مقالة حول: "أثر سعر الفائدة معدل التضخم وسعر الصرف على ميزات المدفوعات في الجزائر باستعمال نموذج ARDL خلال الفترة 1980-2018"، مجلة الاقتصاد ادارة الاعمال ، المجلد5، العدد1، الأغواط 2021، ص4
17. دلال بن سمينة، عائشة خليف، تطور قيمة الدينار الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية واثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية، مجلة الحقوق وعلوم الإنسانية -العدد الاقتصادي، المجلد33 ، العدد 02 ،جامعة زيان عاشور. الخلفة، 2018، ص25
18. سعاد بوزيدي،. دليلة طالب، "أثر تغير سعر الفائدة وعرض النقد على سعر الصرف الحقيقي دراسة قياسية حالة الجزائر"، منشورات مخبر البحث :تقييم سياسة التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة السياسات الاقتصادية في الجزائر، العدد 07 مكرر، المجلد 5، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2017
19. صلاح الدين كروش ، بحث حول : " تأثير معدلات التضخم ومعدلات الفائدة على سعر الرف في الجزائر -1997/2014"، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير ، العدد الخامس،المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ، ميله ، منشورة، 2016.

20. عائشة بلحشر ، شهيدة كيفاني، تقييم سياسات استهداف التضخم في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة 1990-2020، مجلة دفاتر بواذكس، المجلد 11 ، العدد 01 ، جامعة تلمسان، 2022
21. عبد الجليل هداحي ، محمد بن سعي ، تطور نظام الصرف الدينار الجزائري، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 03، العدد 03، جامعة ادرار ، 2015
22. عبد الرحمان علي الجيلاني ، مقالة "حول : أنظمة أسعار الصرف و علاقتها بالتعويم "، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 4، العدد 3(6) سبتمبر 2015.11
23. علي عليوة ، بحث حول: " قياس فعالية سياسة تخفيض سعر الصرف الاسمي لليوان مقابل الدولار في دعم صادرات الصين ، دراسة قياسية خلال الفترة 2000-2020 "، مجلة آفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 07، العدد 02. منشورة، 2022 .
24. علي مكيد علاء الدين عشيط، أثر السياستين النقدية والمالية في التضخم: حالة الاقتصاد الجزائري (1990-2015) البحوث الاقتصادية العربية / العددان 78 - 79 ، 2017،
25. لحسن درودوي ، لخضر لقليطي ، سياسة سعر الصرف في الجزائر ، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد 01، 2017
26. محمد رملي، عز الدين نزغي ، سعر الفائدة والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، المجلد 12، العدد 03، 2020
27. موسى بوشنب، أثر تقلبات سعر الصرف على أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر ، مجلة الاقتصاد والمال، المجلد 07 العدد 02، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ، 2022.
28. نوة بن يوسف، أثر التضخم على سعر صرف الدينار الجزائري دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2015 ، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 16، جامعة بوضياف ، المسيلة، 2016
- ✓ **النشرات والكتيبات**
29. اضاءات مالية مصرفية، نشرة توعوية اقتصادية ، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، العدد 12 ، 2011
30. الشيخ طه، " التضخم أسبابه، آثاره، وسبل معالجته " سلسلة ، كتيبات تعريفية العدد (18) ، صندوق النقد العربي، 2021
31. محمد حماد، التضخم وأثاره الاجتماعية دراسة مبدئية على عينة من الفقراء لمحافظة المنوفية حوليات أداب عين شمس، المجلد 42 ، مصر، 2014 .
- ✓ **المواقع الالكترونية:**
32. معدل الفائدة - الجزائر : موقع Trading economics
33. البنك الدولي

الملاحق

ملحق (1) : نتيجة اختبار الاستقرار لمتغيرات الدراسة

1. نتيجة اختبار الاستقرار لمتغير التابع سعر الصرف

Null Hypothesis: LCHG has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.570047	0.2954
Test critical values: 1% level	-4.356068	
5% level	-3.595026	
10% level	-3.233456	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LCHG)
Method: Least Squares
Date: 06/09/23 Time: 19:19
Sample (adjusted): 1997 2022
Included observations: 26 after adjustments

2. نتيجة اختبار الاستقرار لمتغير - معدل الفائدة

Null Hypothesis: LINT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 8 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.254631	0.4407
Test critical values: 1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINT)
Method: Least Squares
Date: 05/30/23 Time: 10:06
Sample (adjusted): 1999 2022
Included observations: 24 after adjustments

3. نتيجة اختبار الاستقرار ADF لمعدل التضخم

Null Hypothesis: LPIC has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	4.008431	0.9999
Test critical values: 1% level	-2.639210	
5% level	-1.951687	
10% level	-1.610579	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIC)
Method: Least Squares
Date: 05/30/23 Time: 10:11
Sample (adjusted): 1991 2022
Included observations: 32 after adjustments

ملحق (2) : اختبار ADF للسلاسل الزمنية عند اخذ الفروقات من الدرجة الأولى
1. اختبار ADF للسلاسل الزمنية عند أخذ الفروقات من الدرجة الأولى لمتغير سعر الصرف

Null Hypothesis: D(LCHG) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.916563	0.0003
Test critical values: 1% level	-2.641672	
5% level	-1.952066	
10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LCHG,2)
Method: Least Squares
Date: 05/30/23 Time: 10:29
Sample (adjusted): 1992 2022
Included observations: 31 after adjustments

2. اختبار ADF للسلاسل الزمنية عند اخذ الفروقات من الدرجة الأولى لمتغير معدل الفائدة

Null Hypothesis: D(LINT) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.533900	0.0001
Test critical values: 1% level	-2.656915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINT,2)
Method: Least Squares
Date: 05/30/23 Time: 10:31
Sample (adjusted): 1997 2022
Included observations: 26 after adjustments

3. اختبار ADF للسلاسل الزمنية عند اخذ الفروقات من الدرجة الأولى لمتغير معدل التضخم

Null Hypothesis: D(LPIC) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.780618	0.0005
Test critical values: 1% level	-2.641672	
5% level	-1.952066	
10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIC,2)
Method: Least Squares
Date: 05/30/23 Time: 10:33
Sample (adjusted): 1992 2022
Included observations: 31 after adjustments

ملحق (3): اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن

Date: 06/08/23 Time: 11:58
Sample (adjusted): 1993 2022
Included observations: 30 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: CHG INT PIC
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.454828	24.04955	29.79707	0.1983
At most 1	0.177082	5.849953	15.49471	0.7132
At most 2	9.91E-05	0.002973	3.841466	0.9550

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.454828	18.19960	21.13162	0.1226
At most 1	0.177082	5.846979	14.26460	0.6329
At most 2	9.91E-05	0.002973	3.841466	0.9550

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

ملحق (4): نموذج الانحدار الخطي المتعدد

Dependent Variable: LGHNG

Method: ARMA Maximum Likelihood (OPG - BHHH)

Date: 06/15/23 Time: 12:38

Sample: 1990 2022

Included observations: 33

Convergence achieved after 5 iterations

Coefficient covariance computed using outer product of gradients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.275020	0.605691	-3.756073	0.0008
LINT	0.162915	0.167228	0.974207	0.3383
LPIC	0.977210	0.082037	11.91189	0.0000
AR(1)	0.762954	0.117708	6.481760	0.0000
SIGMASQ	0.005238	0.001521	3.445095	0.0018
R-squared	0.983587	Mean dependent var		4.190260
Adjusted R-squared	0.981242	S.D. dependent var		0.573701
S.E. of regression	0.078573	Akaike info criterion		-2.084400
Sum squared resid	0.172866	Schwarz criterion		-1.857657
Log likelihood	39.39261	Hannan-Quinn criter.		-2.008108
F-statistic	419.4921	Durbin-Watson stat		1.790815
Prob(F-statistic)	0.000000			
Inverted AR Roots	.76			

ملحق (5) اختبار correlogram:

Date: 05/30/23 Time: 12:55

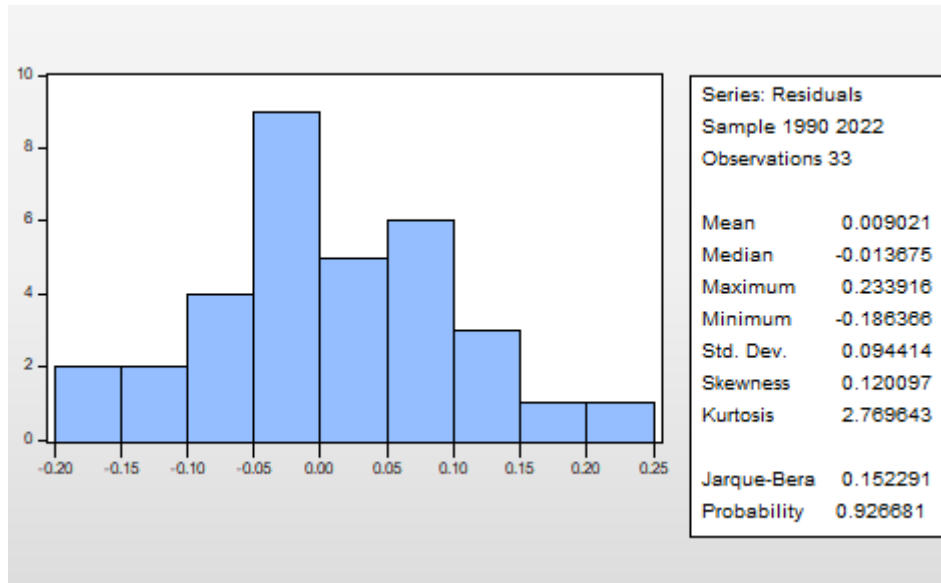
Sample: 1990 2022

Included observations: 33

Q-statistic probabilities adjusted for 1 ARMA term

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	0.156	0.156	0.8750
		2	0.005	-0.020	0.8759
		3	0.251	0.259	3.2946
		4	0.046	-0.039	3.3785
		5	-0.077	-0.071	3.6237
		6	0.033	-0.007	3.6707
		7	-0.079	-0.102	3.9507
		8	-0.202	-0.148	5.8432
		9	-0.337	-0.335	11.299
		10	-0.205	-0.123	13.419
		11	-0.083	0.009	13.780
		12	-0.267	-0.163	17.704
		13	-0.150	-0.060	19.007
		14	-0.024	-0.062	19.041
		15	0.088	0.216	19.544
		16	-0.037	-0.094	19.635

ملحق (6) : اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي اختبار -جاك بير-



ملحق (7) : اختبار ثبات التباين - Heteroskedasticity

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.030028	Prob. F(1,30)	0.8636
Obs*R-squared	0.031998	Prob. Chi-Square(1)	0.8580